وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم :القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الحماية الجزائية لأراضي الدولة في ظل التشريع الجزائري

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: حقوق

التخصص: القانون الخاص

من إعداد الطالبة:
بوعلام منصورية

تحت إشراف الأستاذة:
عون فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	بن عبو عفيف	رئيسا
الأستاذة	عون فاطمة الزهراء	مشرفا مقررا
الأستاذ	بن عودة نبيل	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

نوقشت يوم:.2025/06/18

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: بوعلام منصورية الصفة: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107595851 والصادرة بتاريخ: 2023/11/04

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: قانون خاص

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الحماية الجزائية لأمن الدولة في ظل التشريع الجزائري

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/22

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية مستغانم
دائرة مستغانم
المجلس الشعبي البلدي
22 جوان 2025
الشرعية الإمضاء
الرئيس
عبد الحميد

من رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بالتفويض منه
إمضاء: عدول العيد
عون رئيسي للإدارة المحلية

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء

أهدي ثمرة جهدي الى من تعبا من أجل تربيتي و بذلا قصار جهدهما من أجل حسن توجيهي وتعليمي في هذه الحياة.

إلى قرة عيني أمي الحنونة والغالية التي لم تبخل علي في السراء و الضراء بصبرها وحسن توجيهاتها و اهتماماتها فكانت لي خير معين.

كما أهدي هذا العمل الى نبراس دربي الأب الكريم والعزيز الذي زرع في روحي حب العمل و التفاني فيه و الاعتماد على النفس.

وإلى كل إخوتي وكل قريب و صديق لم يبخل علي بالاخلاص و الوفاء.

شكـــــر

عبارات الشكر تخجل منكي، لأنكي أكبرمنها، فأنت لكي الفضل في تحويل الفشل إلى نجاح، ورفع العزيمة والمعنوية لدينا، وأنت أهل التميز و التقدم.

الأستاذة الفاضلة "عون فاطمة الزهراء"

لكي منا كل التقدير و الاحترام بعدد قطرات المطر، واعتمر على جهودكي الجبارة وتشجيع الطلاب وتفوقهم.

وإلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين انحطت بين أيديهم أقدس رسالة في الحياة

...إن للنجاح قيمة و معنى

ومنكم تعلمنا كيف يكون الإخلاص في العمل.

ومنكم آمنا أن لا مستحيل في سبيل الإبداع و الرقي.

ولذا فرض التكريم لكم منا...

قائمة المختصرات

ج: جزء

ص: صفحة

ط: طبعة

د.س.ن: دون سنة نشر

د.ب.ن: دون بلد نشر

د.ط :دون طبعة

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

ص ص : من الصفحة ... إلى الصفحة...

Op.cit : ouvrage précité.

P : page.

تُعدّ أراضي الدولة من أهم مكونات الأملاك الوطنية التي تتمتع بحماية قانونية خاصة نظراً لطابعها العمومي ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُخصص هذه الأراضي لتحقيق النفع العام، سواء عبر إنجاز مشاريع تنموية أو استغلالها في إطار الاستثمار العمومي أو الخاص. ولهذا السبب، منحها المشرّع الجزائري مكانة قانونية متميزة، وفرض قيودًا صارمة على التصرف فيها أو الاستيلاء عليها بدون سند قانوني صحيح[1].

وتعتبر أراضي الدولة من أهم الممتلكات العامة التي تحظى بحماية قانونية خاصة نظراً لطابعها السيادي وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل التعديات الواقعة على هذه الأراضي تهديداً مباشراً للمال العام، مما استدعى تدخل المشرّع الجزائري بوضع إطار قانوني صارم يضمن حمايتها، لا سيما من خلال النصوص الجزائية التي تهدف إلى الردع والزجر، وتتجلى هذه الحماية من خلال مجموعة من الأحكام التي تضمنها قانون العقوبات الجزائري، إضافة إلى القوانين الخاصة المنظمة للعقار العمومي، والتي تسعى إلى الحد من ظاهرة التعدي على أراضي الدولة، سواء من خلال الاستيلاء غير المشروع، أو الاستغلال غير القانوني

غير أن الواقع العملي يكشف عن اتساع رقعة التعديات على أراضي الدولة، سواء من خلال الاستيلاء العمدي عليها، أو استغلالها بطرق غير قانونية، أو تحويل وجهتها عن الأغراض المخصصة لها قانوناً، وتتعدد مظاهر هذه الاعتداءات بين ما هو ناتج عن الغصب، أو التعدي بالبناء، أو التحايل عبر وثائق غير صحيحة، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا للمال العام ويعيق السياسات التنموية[2]، وأمام استفحال هذه الظاهرة، تدخل المشرع الجزائري من خلال مجموعة من النصوص القانونية، وعلى رأسها قانون العقوبات، لتجريم الأفعال التي تمس

[1] – قانون رقم 90-30 مؤرخ في 1 ديسمبر 1990، يتعلق بالأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

[2] – بوزيد رابح، الاعتداء على العقار العمومي في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 27.

بأراضي الدولة وفرض عقوبات زجرية تهدف إلى حماية هذا النوع من الأملاك من العبث والتلاعب، في إطار ما يعرف بـ "الحماية الجزائية لأملاك الدولة"[3].

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يعالج إشكالية قانونية ذات طابع عملي تتعلق بمدى نجاعة الإطار الجزائي المعتمد في الجزائر لحماية أراضي الدولة، في ظل التحديات الإدارية والقانونية المرتبطة بتسيير العقار العمومي[4].

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يعالج إشكالية واقعية متكررة في المجتمع الجزائري تتمثل في الاعتداءات على أراضي الدولة، والتي تشكل نزيفًا حقيقيًا للثروات الوطنية، وتمسّ بمبدأ سيادة القانون، كما تؤثر سلبًا على المشاريع التنموية والاستثمارية.

أسباب اختيار الموضوع

- الانتشار المتزايد للتعديات على أراضي الدولة، خاصة في المناطق الحضرية.
- ضعف الوعي القانوني لدى المواطنين حول الطبيعة القانونية لأملاك الدولة.
- الرغبة في تسليط الضوء على الثغرات القانونية التي قد تعيق فعالية الحماية الجزائية.
- الحاجة إلى اقتراح حلول قانونية وعملية لتعزيز آليات الردع والمتابعة القضائية.

أهداف الدراسة

- تحليل الإطار القانوني والجزائي لحماية أراضي الدولة في التشريع الجزائري.

[3] – المواد من 386 إلى 388 من قانون العقوبات الجزائري، الأمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المعدل والمتمم بالقانون رقم 24–06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024 ، الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024.

[4] – سمير قشي، الحماية القانونية لأراضي الدولة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، العدد 15، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 102.

– إبراز أوجه القصور والخلل في النصوص الحالية.

– دراسة الاجتهادات القضائية ذات الصلة.

– تقديم اقتراحات عملية وقانونية لتعزيز فعالية الحماية الجزائية.

إشكالية الدراسة

رغم تعدد النصوص القانونية التي تهدف إلى حماية أملاك الدولة، وبالأخص أراضيها، إلا أن ظاهرة التعدي على العقار العمومي لا تزال قائمة بل ومتزايدة، مما يثير التساؤل حول مدى فعالية الحماية الجزائية التي أقرها المشرّع الجزائري.

فالإطار القانوني المنظم لهذه الحماية، وإن كان يحتوي على نصوص صريحة تجرم بعض الأفعال، إلا أنه يطرح عدة إشكالات تتعلق بمدى كفاية هذه النصوص، وفعالية تطبيقها من طرف الجهات القضائية والإدارية، في ظل التحديات المرتبطة بإثبات الجريمة العقارية، وطبيعة العقوبات المقررة، والتداخل بين الاختصاصات.

ومن هنا تنبثق الإشكالية الرئيسة للدراسة:

ما مدى فعالية الحماية الجزائية لأراضي الدولة في التشريع الجزائري؟ وهل تشكل النصوص الحالية رادعًا كافيًا للتعديات الواقعة على هذا النوع من الأملاك العامة؟

الأسئلة الفرعية

– ما هو الإطار القانوني المنظم لأراضي الدولة في التشريع الجزائري؟

– ما هي الأفعال المجرّمة التي تشكل تعديًا على أراضي الدولة؟

– ما طبيعة العقوبات الجزائية المقررة للتعدي على أراضي الدولة؟ وهل تُعدّ كافية من حيث الردع؟

– ما هي الصعوبات العملية التي تواجه تطبيق الحماية الجزائية على مستوى الجهات القضائية؟

– ما مدى فعالية الآليات الحالية في الحد من التعديات؟ وما هي سبل تعزيز هذه الحماية؟

المنهج المعتمد

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، كما تم استخدام المنهج الوصفي في عرض الظاهرة والإشكاليات المرتبطة بها.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان **الإطار القانوني لأراضي الدولة** حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان **مفهوم أراضي الدولة وتصنيفها** ، وفي المبحث الثاني إلى **الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية أراضي الدولة**

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه **تجريم التعدي على أراضي الدولة في القانون الجزائري وآليات مكافحته** في المبحث الأول سنتطرق **الجرائم المتعلقة بأراضي الدولة والعقوبات المقررة لها** ، وفي المبحث الثاني ستتطرق إلى **آليات تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة.**

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

تُعتبر أراضي الدولة التي تملكها السلطة العمومية وتشكل ركيزة استراتيجية في سياسات التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتُعرّف أراضي الدولة بأنها الأملاك العقارية التي تملكها الدولة ملكية عامة أو خاصة، ويُمارس عليها اختصاص الحماية والتسيير وفقًا لقواعد القانون العام أو الخاص، حسب طبيعة كل فئة، وقد حظيت هذه الأراضي بتنظيم قانوني خاص، بدأ بشكل بارز مع القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر 1990 المتضمن القانون الأساسي للأملاك الوطنية، الذي فصل بين الأملاك الوطنية العامة والأملاك الوطنية الخاصة، وبيّن كيفيات إدارتها، واستعمالها، والتصرف فيها، وكذا الجهة الوصية على كل صنف.

كما تم تنظيم كيفية استغلال هذه الأراضي أو تخصيصها لأغراض معينة مثل الفلاحة، أو السكن، أو الاستثمار، بموجب نصوص قانونية مكمّلة، من بينها القانون رقم 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري[1]، والقانون رقم 08-16 المتعلق بتسوية وضعية البنايات غير المطابقة[2]، إلى جانب عدة مراسيم تنفيذية تؤطر عمليات الحيازة، الإعمار، أو التنازل.

ويُشكل هذا الإطار القانوني المعقد والمتداخل دعامة أساسية في الحفاظ على الممتلكات العقارية للدولة، وضمان استخدامها وفقًا للمنفعة العامة وأهداف التنمية المستدامة.

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في المبحث الأول بعنوان **مفهوم أراضي الدولة وتصنيفها** ، وفي المبحث الثاني إلى **الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية أراضي الدولة.**

[1] – القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتعلق بالتوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 49، سنة 1990.

[2] – القانون رقم 08-16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتعلق بتسوية البنايات غير المكتملة أو المنجزة بدون رخصة، الجريدة الرسمية، العدد 44، سنة 2008.

المبحث الأول: مفهوم أراضي الدولة وتصنيفها

تعتبر أراضي الدولة من العناصر الأساسية في الإطار القانوني والتنظيمي لأي دولة، فهي تمثل موردًا طبيعيًا بالغ الأهمية من حيث حجمها و أثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. يشمل مفهوم أراضي الدولة كل الأراضي التي تملكها الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، وتخضع لسيطرتها القانونية والإدارية. وتتنوع استخدامات أراضي الدولة، من أراضٍ فلاحية إلى أراضٍ حضرية و أراضٍ جبلية و صحراوية، مما يجعلها تحت إشراف ومراقبة مجموعة من القوانين و التشريعات التي تحدد كيفية إدارتها واستغلالها.

من خلال هذا المبحث، سيتم استعراض مفهوم أراضي الدولة باعتبارها ممتلكات عمومية، وكذلك تصنيف هذه الأراضي وفقًا لاستخداماتها وأغراضها المختلفة. كما سنتطرق إلى كيفية تنظيم هذا التصنيف ضمن الترسانة القانونية لضمان استخدام الأراضي بما يحقق المصلحة العامة ويحد من التعديات، التي يمكن أن تشمل البناء غير الشرعي أو الاستيلاء غير القانوني على هذه الأراضي.[1]

المطلب الأول: تعريف أراضي الدولة

تعتبر أراضي الدولة من أبرز الموارد الطبيعية التي تملكها الحكومة أو الهيئات العامة، وتمثل جزءًا أساسيًا من الممتلكات العمومية التي تخضع لإدارة الدولة وفقًا لأطر قانونية وإدارية تهدف إلى تنظيم استخدامها وحمايتها. فهي تشكل، إلى جانب كونها مصدراً مهماً للثروات الطبيعية، عنصراً حيوياً في السياسات العمرانية و الزراعية و الاقتصادية، مما يجعل إدارتها وتنظيمها أمرًا بالغ الأهمية في ضمان التنمية المستدامة والحد من التعديات على هذه الأراضي.

[1] –Jean-Marie Auby et Jean-Bernard Auby, Droit administratif général, 10e édition, Précis Dalloz, Paris, 2021 .

كما في العديد من الدول، تحدد القوانين و التشريعات المختلفة تعريف أراضي الدولة، وتوضح كيفية تنظيم حقوق استخدامها و آليات تخصيصها. هذا المفهوم يتجاوز مجرد التصنيف التقليدي للأراضي، ليتناول كيفية تصرف الدولة بها، سواء من خلال التخصيصات أو التوزيع أو إدارة المشاريع التنموية عليها.

الفرع الأول: مفهوم أراضي الدولة في التشريع الجزائري

تعد أراضي الدولة من أهم الموارد الطبيعية في الجزائر، إذ تملك الدولة العديد من الأراضي التي تكون مملوكة لها بشكل مباشر، وتخضع لإدارة وتنظيم خاص بموجب القوانين و التشريعات الوطنية. ومن هنا، يكتسب مفهوم أراضي الدولة في التشريع الجزائري أهمية كبيرة، حيث يشمل جميع الأراضي التي تملكها الدولة وتخضع لسيطرتها وإدارتها وفقًا للأحكام القانونية المنظمة لذلك.

1 - تعريف أراضي الدولة في التشريع الجزائري

حسب القانون رقم 90-30 المتعلق بالأملاك الوطنية، يتم تعريف أراضي الدولة بأنها "كل الأراضي التي تكون مملوكة للدولة سواء كانت فلاحية أو حضريّة أو صحراوية أو جبلية، والتي تخضع لسلطة القانون واللوائح المنظمة لاستعمالها، وتعتبر من الأملاك العامة للدولة".[1]

تشمل هذه الأراضي جميع الأراضي التي تخص الدولة من حيث الملكية، والتي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة، سواء عن طريق تخصيصها أو بيعها أو توزيعها للأفراد، أو استخدامها في مشاريع تنموية أو اقتصادية.

2 - أنواع أراضي الدولة حسب التشريع الجزائري

وفقًا للتشريعات الجزائرية، يمكن تصنيف أراضي الدولة إلى عدة أنواع، وهي:

[1]- القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، والمتعلق بقانون الأملاك الوطنية، في أنواع الأملاك الوطنية ونظام تسييرها وحمايتهاج.ر.ج.ج، العدد 52، 1990.

أ – **الأراضي الفلاحية:** هي الأراضي التي تكون مخصصة للأغراض الزراعية، مثل الأراضي الزراعية التابعة للدولة والتي يتم تخصيصها للفلاحين أو المستثمرين في القطاع الزراعي. هذه الأراضي تعتبر جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الفلاحية للدولة.

ب – الأراضي الحضرية: تشمل الأراضي التي تقع ضمن المناطق الحضرية وتخصص لأغراض التعمير والبناء. هذه الأراضي تخضع لقانون التهيئة والتعمير وتهدف إلى تنظيم النشاط العمراني في المدن والبلديات.

ج – الأراضي الصحراوية: هي الأراضي التي تقع في المناطق الصحراوية، والتي تملكها الدولة وتعمل على تنميتها أو استصلاحها لأغراض الفلاحة أو السياحة أو المشاريع التنموية الأخرى.

د – الأراضي الجبلية: هي الأراضي التي تقع في المناطق الجبلية والتي غالبًا ما تكون مملوكة للدولة. تستخدم هذه الأراضي لأغراض الاستثمار في الطاقة أو السياحة الجبلية أو المشاريع البيئية.

3 – الحقوق والواجبات المتعلقة بأراضي الدولة

الحقوق و الواجبات المتعلقة بأراضي الدولة تنظمها مجموعة من القوانين التي تهدف إلى[1]:

أ – تنظيم الاستفادة من أراضي الدولة: من خلال تخصيص الأراضي للأغراض الاقتصادية أو الاجتماعية، مثل الزراعة أو البناء أو المشاريع التنموية.

ب – حماية الأملاك العامة: يجب على الدولة حماية أراضيها من التعديات، مثل البناء غير الشرعي أو الاستيلاء غير القانوني عليها، وتطبيق القوانين المتعلقة بهذا الشأن.

[1]– خالد باعيسى، حماية الأملاك الوطنية العامة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم الحقوق، 2013/2014 ، ص 34.

ج – تنظيم استخدام أراضي الدولة: الدولة تتولى مهمة تنظيم عملية تخصيص الأراضي ومنح الرخص أو الإعانات المالية للمشاريع التي تنوي استغلال الأراضي بما يتماشى مع خطط التنمية المستدامة.

د – منع التعديات على الأراضي العامة: تحرص التشريعات على وضع عقوبات قانونية ضد من يقومون بتجاوزات تتعلق بالأراضي العامة، مثل البناء غير الشرعي أو الاستيلاء غير المشروع.[1]

4 – أراضي الدولة وواقع التعديات في الجزائر

الرغم من وجود تشريعات صارمة تنظّم استخدام أراضي الدولة، فإن ظاهرة التعديات على أراضي الدولة، خاصة في المناطق الحضرية والصحراوية، لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا. يتمثل ذلك في البناء غير الشرعي أو التعدي على الأراضي الفلاحية أو الاستيلاء على أراضٍ صحراوية مملوكة للدولة بغرض استغلالها بطرق غير قانونية. هذه التعديات تؤثر بشكل مباشر على النظام العمراني و البيئي في البلاد، وتؤدي إلى تدهور الأراضي، مما يستدعي تفعيل الرقابة القانونية بشكل أكبر.

5 – أهمية تنظيم أراضي الدولة في الجزائر

إن تنظيم أراضي الدولة بالشكل الصحيح يشكل أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، سواء من خلال تخصيص الأراضي للأغراض الزراعية أو البحث عن طرق لاستغلال الأراضي الصحراوية في مشاريع استراتيجية، مثل مشاريع الطاقة أو الزراعة الصحراوية. كما أن هذا التنظيم يساعد في منع التعديات ويضمن استغلال هذه الأراضي وفقًا للمصالح الوطنية.

[1]– خالد باعيسى، المرجع السابق ، ص 34.

مفهوم أراضي الدولة في التشريع الجزائري يمثل أساسًا هامًا في تنظيم استغلال الأراضي وحمايتها من التعديات، ويعكس أهمية الحفاظ على الملكية العامة للدولة. من خلال فهم هذا المفهوم وتطبيقه بشكل دقيق، يمكن تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة العمرانية من الانتهاكات والتجاوزات.[1]

الفرع الثاني: الفرق بين الأملاك الوطنية العامة والخاصة

تعتبر الأملاك الوطنية من المفاهيم الأساسية في التشريع الجزائري، حيث تميز القوانين الجزائرية بين نوعين من الأملاك الوطنية: الأملاك الوطنية العامة و الأملاك الوطنية الخاصة. يتم تحديد كل نوع منهما وفقًا لأغراضه القانونية وطريقة التصرف فيه. في هذا الإطار، يسعى المشرع الجزائري إلى تنظيم وإدارة هذه الأملاك بما يتوافق مع مصالح المجتمع و الدولة، مع ضمان الحقوق و الواجبات التي تتعلق بكل نوع من هذه الأملاك.

1 – تعريف الأملاك الوطنية العامة

تُعرف الأملاك الوطنية العامة بأنها الأراضي و الموارد الطبيعية التي تكون مملوكة للدولة وتشمل الأملاك العمومية التي لا يمكن التصرف فيها بشكل فردي أو بيعها لأغراض شخصية. وتهدف هذه الأملاك إلى خدمة المصلحة العامة.[2]

[1]– زايدي محمد، حماية الأملاك العامة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة عامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016 ،ص 35.

[2]– النوعي أحمد، النظام القانوني للأملاك الوطنية العمومية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الحقوق، تخصص عقاري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص 329.

2 – خصائص الأملاك الوطنية العامة:

أ – عدم القابليّة للتخصيص الشخصي: لا يمكن تحويل هذه الأملاك إلى ملكية خاصة للأفراد أو المؤسسات.

ب – الاستخدام المخصص:

هذه الأملاك تكون مخصصة للأغراض العامة، مثل الطرق، المتاجر العامة، المؤسسات الحكومية، الحدائق العامة، الأراضي الفلاحية المستصلحة، الشواطئ، و المناطق العسكرية.

ج – الحماية القانونية: يحظر القانون التصرف بهذه الأملاك بشكل غير قانوني، مثل البناء غير الشرعي أو الاستيلاء عليها.

د – الاستفادة العامة: يمكن استغلالها أو تخصيصها لفائدة المصلحة العامة مثل المشاريع الحكومية أو الكبرى.

مثال على الأملاك الوطنية العامة:

- ✓ الأراضي التي تخصص لبناء الطرق أو السكك الحديدية.
- ✓ المساحات الخضراء أو الحدائق العامة التي تكون مفتوحة للمواطنين.
- ✓ المناطق العسكرية التي تتمتع بحماية قانونية خاصة.[1]

[1]– ابراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في أموال الدولة العامة والخاصة، الجزء الأول، الأموال العامة، دار المطبوعات الجامعية ،مصر، 1995 ،ص 563.

3 – تعريف الأملاك الوطنية الخاصة

الأملاك الوطنية الخاصة هي تلك التي تكون مملوكة للدولة ولكنها قابلة للتصرف أو البيع أو الإيجار للأفراد أو الشركات وفقًا للأنظمة القانونية المحددة. يمكن للدولة أن تمنح الحق في استغلال هذه الأراضي أو الممتلكات بهدف تحقيق الأرباح أو التنمية.

4 – خصائص الأملاك الوطنية الخاصة:

إمكانية التخصيص أو التصرف: على عكس الأملاك العامة، يمكن تصرف الدولة في هذه الأملاك من خلال البيع أو الإيجار أو التحويل إلى ملكية خاصة. [1]

أ – **الاستخدام التجاري أو الاستثماري:** تستخدم هذه الأملاك لأغراض تجارية أو استثمارية قد تكون مربحة بالنسبة للدولة.

ب – إدارة مرنة: يمكن تنظيم هذه الممتلكات بشكل يسمح بتطويرها من قبل المستثمرين أو المواطنين في إطار منظم قانونيًا.

مثال على الأملاك الوطنية الخاصة:

- ✓ الأراضي الفلاحية التي يمكن تخصيصها للمستثمرين في القطاع الزراعي.
- ✓ العقارات الحكومية غير المستخدمة في مشاريع حكومية، والتي يمكن بيعها أو تأجيرها.
- ✓ الأراضي الصناعية التي يتم تخصيصها للمشاريع الصناعية أو الاقتصادية.

[1] – – فؤاد حجري(تقديم أحمد بن بلة)، العقار الاملاك العمومية وأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص20.

5 – الفرق بين الأملاك الوطنية العامة والخاصة

يتمثل الفرق الرئيسي بين الأملاك الوطنية العامة و الأملاك الوطنية الخاصة في طبيعة الاستخدام و القدرة على التصرف[1]:

المعيار	الأملاك الوطنية العامة	الأملاك الوطنية الخاصة
الملكية	مملوكة للدولة وتخضع لسيطرتها القانونية	مملوكة للدولة ويمكن التصرف فيها أو تخصيصها لأغراض أخرى
التصرف	غير قابلة للتصرف إلا لصالح المصلحة العامة	قابلة للتصرف والبيع أو التأجير أو التخصيص لأغراض تجارية أو استثمارية
الاستخدام	مخصصة لخدمة المصلحة العامة كالمرافق العامة والطرق والمناطق العسكرية	مخصصة لأغراض تجارية، زراعية، أو صناعية قابلة للاستثمار
الحماية القانونية	محمية من التعدي أو الاستيلاء غير القانوني، ولا يجوز التخصيص لأغراض شخصية.	يجوز تخصيصها أو بيعها أو تأجيرها وفقًا للأنظمة القانونية
التخصيص للمواطنين	لا يمكن تخصيصها إلا في حالات محددة مثل البناء في المشاريع العامة.	يمكن تخصيصها للمستثمرين أو الأفراد وفقًا للشروط القانونية.

من الجدول من طرف إعداد الطالبة

[1]– عمر حمدي باشا ، حماية الملكية العقارية الخاصة، ط (، 10 الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2014)، ص 117 – ص118

5 – التطبيقات العملية لهذه المفاهيم

أراضي الدولة الزراعية قد تكون من الأملاك الوطنية الخاصة إذا تم تخصيصها لمشاريع زراعية معينة، الشواطئ العامة، المناطق البيئية، و المناطق العسكرية تعتبر من الأملاك الوطنية العامة، حيث لا يمكن التصرف فيها أو تخصيصها للأغراض التجارية.

يعد التمييز بين الأملاك الوطنية العامة و الخاصة من الأمور المهمة في التشريع الجزائري، حيث يساعد على تنظيم استغلال هذه الأملاك وتوجيهها لصالح المصلحة العامة مع ضمان تحقيق الفوائد الاقتصادية من خلال التصرف بالأملاك الوطنية الخاصة. كما يعكس هذا التمييز التوجهات التنموية للدولة في كيفية إدارة أراضيها ومواردها الطبيعية.

المطلب الثاني: تصنيف أراضي الدولة

تعتبر أراضي الدولة من أهم الموارد التي تملكها الدولة وتشرف على تنظيمها واستخدامها وفقًا لأطر قانونية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان التنمية المستدامة. ويعد تصنيف أراضي الدولة من الأمور الجوهرية في التشريع الجزائري، حيث يساعد هذا التصنيف في تحديد كيفية إدارة الموارد الطبيعية وتوجيهها لأغراض اقتصادية، اجتماعية، وعمرانية بما يتماشى مع الخطط التنموية للدولة.

يهدف هذا المطلب إلى استعراض أنواع أراضي الدولة وتصنيفها وفقًا لاستخداماتها وأغراضها المتعددة، والتي تشمل الأراضي الفلاحية، الأراضي الصحراوية، الأراضي الحضرية، و الأراضي الجبلية، وغيرها من الأنواع التي تشرف الدولة على إدارتها. كما يتناول هذا المطلب التنظيم القانوني الذي يحدد كيفية تخصيص هذه الأراضي واستخدامها، ويعمل على حمايتها من التعديات والتجاوزات التي قد تضر بالمصلحة العامة.[1]

[1]– بن رقية بن يوسف، العقار الفلاحي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الاولى ماجستير، فرع قانون عقاري، كلية الحقوق ، بن عكنون، السنة الجامعية 2010–2011 ، ص 219.

إن تصنيف أراضي الدولة لا يقتصر فقط على تمييز الأنواع المختلفة للأراضي، بل يساهم في تنظيم عملية تخصيصها أو توزيعها أو استغلالها من قبل الأفراد أو المؤسسات. هذا التصنيف يساعد في حماية الأراضي من الاستيلاء غير القانوني، وخاصة في سياق البناء غير الشرعي أو التعدي على الأملاك العامة. كما يساهم في تحقيق التوازن بين الاستخدامات المختلفة للأراضي بما يخدم الخطط التنموية الوطنية[1].

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على التصنيف القانوني لأراضي الدولة في الجزائر وفقًا للأغراض التي خصصت لها، مع التركيز على كيفية استخدام التشريعات الوطنية في تنظيم استغلال هذه الأراضي. كما يهدف إلى فهم الأسس القانونية التي تحدد الحقوق والواجبات المرتبطة بتخصيص واستخدام الأراضي المملوكة للدولة، بما في ذلك كيفية تنظيم الاستخدامات الزراعية، الحضرية، والصناعية لهذه الأراضي.

الفرع الأول: الأراضي الفلاحية

تُعتبر الأراضي الفلاحية من أهم أنواع أراضي الدولة، لما لها من دور بالغ الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي و تعزيز التنمية الاقتصادية، خاصة في القطاع الزراعي. وفي التشريع الجزائري، تحظى هذه الأراضي بتنظيم قانوني خاص، نظرًا لأهميتها في الأنشطة الزراعية وفي دعم الاستدامة البيئية، فضلًا عن كونها جزءًا أساسيًا من الموارد الطبيعية التي تملكها الدولة وتستفيد منها المجتمعات المحلية.

1 - تعريف الأراضي الفلاحية في التشريع الجزائري

وفقًا للقانون الجزائري، تُعرف الأراضي الفلاحية بأنها الأراضي المخصصة للزراعة أو إنتاج المحاصيل أو تربية الحيوانات. وهي تشكل جزءًا من الأملاك الوطنية، وتعتبر من الأراضي المملوكة للدولة بموجب القوانين المحلية، تقوم بإدارة استغلال هذه الأراضي من

[1]- بن رقية بن يوسف، المرجع السابق ، ص 219.

خلال تخصيصها أو توزيعها على المزارعين أو المستثمرين الزراعيين أو الشركات الخاصة، وقانون الأملاك الوطنية وقانون التوجيه الفلاحي الذي ينظم القطاع الزراعي يحتويان على أحكام تتعلق بكيفية إدارة الأراضي الفلاحية. كما تلعب هذه الأراضي دورًا محوريًا في السياسات الزراعية الوطنية، من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.[1]

2 - أهمية الأراضي الفلاحية

تلعب الأراضي الفلاحية في الجزائر دورًا محوريًا في القطاع الزراعي والاقتصاد الوطني بشكل عام. من أبرز الأهداف التي تُحققها الأراضي الفلاحية:

أ - **تحقيق الأمن الغذائي:** إذ تساهم الأراضي الفلاحية في إنتاج المواد الغذائية الضرورية للبلاد.

ب - **تعزيز التنمية الريفية:** من خلال توفير فرص العمل و الاستثمار في المناطق الريفية، مما يساعد على الحد من البطالة و تحسين مستوى المعيشة.

ج - **الحد من الفقر:** كما تلعب الأراضي الفلاحية دورًا في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية وتحسين الوضع الاجتماعي للأفراد.

د - **حماية البيئة:** من خلال تقنيات الزراعة المستدامة التي تعتمد على الحفاظ على التربة و الموارد المائية.

[1]- بن رقية بن يوسف ، شرح قانون المستثمرات الفلاحية ، د.ط ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، 2000، ص ص 135-147.

3 – تنظيم استغلال الأراضي الفلاحية

الاستغلال الزراعي للأراضي الفلاحية في الجزائر يخضع لمجموعة من القوانين التي تحدد كيفية تخصيص و توزيع هذه الأراضي، وتؤطر عمليات الإيجار و الاستصلاح. ومن بين هذه القوانين:

أ – **قانون الأراضي الفلاحية:** هذا القانون يحدد كيفية إعطاء حقوق الاستغلال للأراضي الفلاحية سواء للأفراد أو للمؤسسات الزراعية.[1]

ب – **قانون استصلاح الأراضي الفلاحية:** ينظم كيفية استصلاح الأراضي المملوكة للدولة، وخاصة في المناطق الصحراوية.

ج – **قانون تنظيم الملكية العقارية:** يحدد الطريقة التي يمكن من خلالها تخصيص الأراضي الفلاحية، ويعطي الحق للمنظمات أو الأفراد في استئجار أو امتلاك قطع الأراضي.[2]

4 – الأنواع المختلفة للأراضي الفلاحية الأراضي الفلاحية التي تتبع الدولة في الجزائر تنقسم إلى عدة أنواع، بناءً على نوع المحاصيل التي تُزرع فيها أو طبيعة الأراضي نفسها:

أ – **الأراضي الزراعية التقليدية:** وهي الأراضي المخصصة للزراعة التقليدية، مثل محاصيل الحبوب، الزراعة الحراجية، النخيل، وما إلى ذلك.

ب – **الأراضي المستصلحة:** الأراضي التي تم استصلاحها وتحويلها إلى أراضٍ قابلة للزراعة، وخاصة في المناطق الصحراوية.

[1]– نصر الدين الأخضري ، قانون الاملاك الوطنية الجزائري بين ضرورات التطور وحتمية التعثر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2009 ،ص ص 131،132.

[2]– سعيد حريقة، "بيع الاراضي الفلاحية المشاعة ممنوع"، جريدة النهار الجديد الجزائرية، العدد 2008 ،صدرت بتاريخ 2014/05/06 ،ص3 .

ج – الأراضي الزراعية الصناعية: الأراضي التي يتم تخصيصها للزراعة بمقاييس صناعية، مثل زراعة المحاصيل النباتية أو المشروعات الزراعية الكبرى.

5 – التحديات التي تواجه الأراضي الفلاحية في الجزائر على الرغم من أهمية الأراضي الفلاحية في الجزائر، إلا أن هذا القطاع يواجه عددًا من التحديات:

أ – البحث عن حلول لاستصلاح الأراضي الصحراوية: حيث تسعى الدولة إلى زيادة استغلال الأراضي الصحراوية التي كانت تعتبر غير صالحة للزراعة.

ب – التعديات على الأراضي الفلاحية: تعد البناء غير الشرعي على الأراضي الفلاحية من أكبر المشكلات التي تهدد هذه الأراضي، وهو ما يتطلب من الدولة تفعيل آليات الرقابة القانونية.

ج – نقص تقنيات الري الحديثة: على الرغم من الجهود المبذولة، لا تزال بعض المناطق تعاني من نقص في تقنيات الري التي من شأنها تحسين الإنتاجية الزراعية.

د – الاهتمام بالزراعة المستدامة: الحاجة إلى تعزيز الزراعة المستدامة للحفاظ على التربة و الموارد المائية في ظل التغيرات المناخية.

6– الإجراءات القانونية لحماية الأراضي الفلاحية

تعمل الجزائر على اتخاذ إجراءات قانونية لحماية الأراضي الفلاحية من التعديات غير القانونية، ومن أبرز هذه الإجراءات:

أ – **مراقبة تخصيص الأراضي:** من خلال تنظيم الإعانات الزراعية أو توزيع الأراضي بحيث يتم ضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية.[1]

ب – **تطبيق قوانين الرقابة على البناء:** مع فرض عقوبات قانونية ضد أي أعمال بناء غير قانونية على الأراضي الزراعية.

ج – **تعزيز الوعي البيئي:** من خلال تطوير البرامج التعليمية لتحفيز الفلاحين على استخدام تقنيات الزراعة المستدامة.

تعد الأراضي الفلاحية من أهم ممتلكات الدولة في الجزائر، والتي تخضع لإطار قانوني صارم يهدف إلى حمايتها وضمان استغلالها بشكل يعزز من الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. تشكل هذه الأراضي أساسًا للعديد من السياسات الزراعية والبيئية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: الأراضي الحضرية

تعتبر الأراضي الحضرية جزءًا أساسيًا من أملاك الدولة، حيث يتم تخصيصها لأغراض التوسع العمراني و التطوير الحضري الذي يلبي احتياجات النمو السكاني والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المدن و المناطق الحضرية. وتشهد الأراضي الحضرية في الجزائر أهمية متزايدة، خاصة مع تسارع التوسع العمراني وزيادة الطلب على الإسكان والتطورات التجارية والصناعية. وتخضع هذه الأراضي لمجموعة من القوانين و التشريعات التي تنظم استخدامها وحمايتها من التعديات.

[1]– حسناء بوشريط، النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر، رسالة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة مالية عامة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2015–2016 ،ص 55.

1 - تعريف الأراضي الحضرية في التشريع الجزائري

الأراضي الحضرية هي الأراضي التي تقع داخل النطاق العمراني أو تلك التي تكون مخصصة لتنفيذ مشاريع سكنية أو تجارية أو صناعية في المناطق الحضرية[1]، تتضمن هذه الأراضي تلك التي تتمثل في المناطق السكنية، المرافق العامة مثل الحدائق و الطرق، بالإضافة إلى المناطق التجارية و المؤسسات الحكومية.

الأراضي الحضرية هي أملاك الدولة التي يتم تخصيصها عبر مخططات التهيئة العمرانية والعديد من التشريعات التي تضع قواعد الاستخدام لهذه الأراضي بما يتوافق مع احتياجات التطور العمراني.

2 - أنواع الأراضي الحضرية

تشمل الأراضي الحضرية أنواعًا مختلفة حسب الغرض الذي يتم تخصيصها له، ومنها:

أ - **الأراضي السكنية:** الأراضي المخصصة لبناء المساكن، سواء كانت فردية أو جماعية (شقق سكنية، مجمعات سكنية).

ب - الأراضي التجارية: الأراضي المخصصة لإنشاء المراكز التجارية، المحلات التجارية، أو الأسواق التي تخدم احتياجات السوق المحلي.

ج - الأراضي الصناعية: الأراضي المخصصة للمشروعات الصناعية مثل المصانع أو المناطق الصناعية التي تسهم في التطور الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

د - المرافق العامة: الأراضي التي تخصص لإقامة المرافق العامة مثل الحدائق، المنتزهات، الطرق، المدارس، المستشفيات، وغيرها من المنشآت التي تهم المواطنين.

[1]- أمال فكيري، القيود القانونية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية، الملتقى الوطني الأول حول إشكالات العقار الفلاحي وأثرها على التنمية في الجزائر يوم 09 مارس 2014 ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 36.

هـ – الأراضي الخدمية: الأراضي المخصصة لمشاريع تخدم المجتمع مثل محطات النقل، المراكز الرياضية، المكتبات العامة[1].

3 – أهمية الأراضي الحضرية

تكتسب الأراضي الحضرية أهمية كبيرة في الجزائر، حيث تلعب دورًا محوريًا في:

أ – تحقيق التنمية العمرانية: من خلال توفير أراضٍ للبناء وتطوير المشاريع السكنية، وتلبية احتياجات السوق السكني في المدن الكبرى والصغيرة.

ب – تحفيز النشاط الاقتصادي: تخصيص الأراضي لأغراض تجارية و صناعية يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي ويخلق فرص عمل جديدة.

ج – التخطيط الحضري: تساهم الأراضي الحضرية في بناء المدن الذكية من خلال تحسين البنية التحتية و المرافق العامة.

د – تحقيق الاستدامة البيئية: من خلال تخصيص أراضٍ للمساحات الخضراء والمرافق العامة التي تساهم في الحفاظ على البيئة الحضرية وتحسين جودة الحياة.

4 – تنظيم استغلال الأراضي الحضرية

استغلال الأراضي الحضرية يخضع إلى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه عمليات البناء والتطوير العمراني، مع مراعاة احترام المخططات العمرانية وضوابط البناء. من أبرز القوانين والتشريعات المتعلقة بها:

[1]– أمال فكيري، المرجع نفسه، ص 36.

أ – **قانون التهيئة والتعمير:** يحدد كيفية توزيع الأراضي الحضرية بما يتناسب مع احتياجات التنمية العمرانية في المناطق الحضرية، ويشمل تحديد الاستخدامات المخصصة لكل قطعة أرض (سكني، تجاري، صناعي، خدمية). [1]

ب – **قانون الأراضي الوطنية:** ينظم تخصيص الأراضي الحضرية التابعة للدولة، ويحدد آليات البيع أو الإيجار أو التخصيص لأغراض سكنية أو تجارية.

ج – **مخطط التهيئة العمرانية:** هو الوثيقة التي تحدد كيفية استغلال الأراضي في المناطق الحضرية وتوزيعها على مختلف المشاريع العمرانية، وتعمل على تحديد المناطق السكنية والتجارية والصناعية.

د – **قانون حماية الأراضي الزراعية:** ينظم كيفية حماية الأراضي الزراعية داخل المدن الحضرية من التعديات، ويمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية أو تجارية بطرق غير قانونية.

5 – التحديات التي تواجه الأراضي الحضرية

العديد من التحديات التي تواجه استغلال الأراضي الحضرية في الجزائر تتعلق بالتوسع العمراني السريع والضغط السكاني على المناطق الحضرية. ومن أبرز هذه التحديات:

أ – **التعديات على الأراضي الحضرية:** أحد أبرز التحديات التي تواجهها الأراضي الحضرية في الجزائر هو البناء غير الشرعي على الأراضي التابعة للدولة أو الأراضي المخصصة لمرافق عامة أو محميات بيئية.

[1]– صيفي مزيود،"دور شرطة العمران في حماية البيئة"، مجلة القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر عدد01، سنة 2013 ، ص216.

ب – النقص في المخططات العمرانية: في بعض المناطق، يعاني التخطيط العمراني من نقص في تنظيم الأراضي الحضرية، مما يؤدي إلى استخدام غير منظم للأراضي وزيادة الضغط على المرافق العامة.[1]

ج – تأثيرات التوسع الحضري غير المنظم: قد يؤدي التوسع السريع للمدن إلى زيادة التلوث وازدحام المرور وتدهور البنية التحتية.

6 – الإجراءات القانونية لحماية الأراضي الحضرية

لحماية الأراضي الحضرية وضمان استغلالها بشكل قانوني ومنظم، يعتمد التشريع الجزائري على مجموعة من الإجراءات القانونية التي تشمل:

– تشديد الرقابة على التخصيص واستخدام الأراضي الحضرية، لضمان عدم التعدي عليها.

– فرض عقوبات قانونية على البناء غير الشرعي والتجاوزات على الأراضي الحضرية.

– تعزيز التخطيط الحضري من خلال مراجعة المخططات العمرانية بشكل دوري لتلبية احتياجات المدن الحديثة.

– تعزيز دور السلطات المحلية في مراقبة استخدام الأراضي الحضرية وضمان التزام المطورين العقاريين بالقوانين المعمول بها.

تعد الأراضي الحضرية من أهم الموارد التي تتحكم الدولة في تنظيمها واستخدامها في الجزائر، فهي تشكل أساسًا للتطور العمراني والاقتصادي في المدن الكبرى والصغيرة على حد سواء، من خلال التشريعات و الرقابة القانونية، تسعى الدولة إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة

[1]– محمد الأمين كمال، "التدابير والإجراءات المقررة لمواجهة مخالفة قواعد البناء والتعمير"، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 13، فبراير 2016 ص166.

تلبي احتياجات الأفراد والمجتمع وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية.[1]

الفرع الثالث: الأراضي ذات الطابع الخاص

الأراضي ذات الطابع الخاص هي الأراضي التي تتمتع بمميزات خاصة عن الأراضي العامة أو الحضرية أو الفلاحية، وتختلف عن باقي أنواع الأراضي المملوكة للدولة بخصوصيتها في الاستغلال و التخصيص. حيث تكون هذه الأراضي مخصصة لأغراض معينة أو تخضع لقيود قانونية خاصة تحد من استخدامها أو تخصيصها لغرض معين. في التشريع الجزائري، يُعترف بهذا النوع من الأراضي وتُعطى أهمية خاصة في ظل وجود تشريعات تحدد كيفية التصرف بها بما يتماشى مع المصلحة العامة.

1- تعريف الأراضي ذات الطابع الخاص في التشريع الجزائري

الأراضي ذات الطابع الخاص هي تلك التي لا تندرج ضمن التصنيفات التقليدية للأراضي (مثل الأراضي الفلاحية أو الحضرية) بل تُخصص لأغراض خاصة قد تشمل الأراضي العسكرية، الأراضي السياحية، الأراضي المخصصة للمرافق العامة، أو الأراضي المحمية. هذه الأراضي تخضع لقوانين خاصة تحد من إمكانية التصرف فيها أو تحويلها لأغراض أخرى خارج نطاق الاستخدام المحدد لها.

2 - أنواع الأراضي ذات الطابع الخاص:

تشمل الأراضي ذات الطابع الخاص عدة أنواع، من أبرزها:

[1]- كريم حرز الله، تقييم واستغلال الأملاك الوطنية الخاص في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، ص 65.

أ – **الأراضي العسكرية:** هي الأراضي التي تخصصها الدولة لأغراض العسكرية مثل القواعد العسكرية أو المناطق الحدودية التي تتطلب حماية خاصة من قبل السلطات. يشترط في هذه الأراضي أن تكون تحت إشراف الحكومة ويتم استخدامها حصريًا لأغراض عسكرية.[1]

ب – الأراضي السياحية: الأراضي التي تخصصها الدولة لتطوير المشاريع السياحية أو إنشاء المنتجعات السياحية أو المرافق الترفيهية التي تساهم في تنشيط القطاع السياحي. تحظى هذه الأراضي بحماية قانونية مشددة لضمان عدم تحولها إلى أغراض أخرى لا تتناسب مع سياق الاستخدام السياحي.[2]

ج – الأراضي المحمية: وهي الأراضي التي تخصص لحماية البيئة، مثل المحميات الطبيعية أو الحدائق الوطنية. يُمنع التصرف في هذه الأراضي بأي شكل من الأشكال، سواء بالبناء أو الاستغلال الزراعي أو الصناعي، بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية.

د – الأراضي الخدمية: الأراضي التي تُخصص لإنشاء المرافق العامة مثل المدارس، المستشفيات، المراكز الثقافية أو المرافق الرياضية. يتم تخصيص هذه الأراضي بناءً على خطط الدولة لتوفير الخدمات العامة للمواطنين.

3. أهمية الأراضي ذات الطابع الخاص:

تكتسب الأراضي ذات الطابع الخاص أهمية بالغة، خاصة في ظل الدور الاستراتيجي الذي تؤديه في العديد من المجالات:

[1]– بحماوي عبد الله، انواع الحماية القانونية للأملاك الوطنية في الجزائر، مجلة الحقيقة ، مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار، العدد 04 ، المجلد 10 جامعة أدرار، 2011، ص 356.

[2]– سمير بن عياش، ترشيد استغلال الأملاك الوطنية الخاصة (الدومين الخاص) التابعة للبلدية في الجزائر آليات التطبيق المعيقات وسبل تجاوزها، دفاتر السياسة والقانون السنة الحادية عشر، المجلد 11 ،العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة بومرداس(الجزائر)، جوان.2019، ص 33.

أ – **حماية الأمن القومي:** الأراضي العسكرية التي يتم تخصيصها لأغراض الدفاع تُعتبر أساسية في الحفاظ على الاستقرار الوطني وحماية الحدود.

ب – **تعزيز القطاع السياحي:** الأراضي السياحية تعد من المصادر المهمة لـ الدخل القومي من خلال جذب السياح وتطوير المرافق الترفيهية، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد.

ج – **حماية البيئة:** الأراضي المحمية تُساهم في حفظ التنوع البيولوجي و الحد من التلوث البيئي، وتعد من الركائز الأساسية للسياسات البيئية الوطنية.

تقديم الخدمات العامة: تخصيص الأراضي للمرافق الخدمية مثل المستشفيات و المدارس يساهم في تحسين مستوى حياة المواطنين.

4- تنظيم استغلال الأراضي ذات الطابع الخاص

تخضع الأراضي ذات الطابع الخاص لعدد من القوانين والأنظمة الخاصة التي تحدد كيفية إدارتها و استغلالها. ومن أبرز القوانين التي تنظم استخدام هذه الأراضي:

أ – **قانون حماية الممتلكات العسكرية:** يحدد كيفية استخدام الأراضي العسكرية ولا يسمح بتخصيص هذه الأراضي لأغراض غير عسكرية.

ب – **القوانين البيئية:** تشدد على حماية الأراضي المحمية كالمناطق الطبيعية أو الحدائق الوطنية وتضع عقوبات قانونية ضد أي تعدي عليها أو تغيير في استخدامها.

ج – **قانون التوجيه السياحي:** ينظم كيفية تخصيص الأراضي السياحية ويحدد شروط بناء المشاريع السياحية.[1]

[1]– أمال فكيري، القيود القانونية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية، الملتقى الوطني الأول حول إشكالات العقار الفلاحي وأثرها على التنمية في الجزائر يوم 09 مارس 2014 ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص 88.

د – قانون تخصيص الأراضي العامة: يحدد كيفية تخصيص الأراضي الخدمية لبناء المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات، ويضمن أنه لا يتم التلاعب بها.

5 – التحديات التي تواجه الأراضي ذات الطابع الخاص

تواجه الأراضي ذات الطابع الخاص عددًا من التحديات التي قد تؤثر على استغلالها وحمايتها، ومن أبرز هذه التحديات:

أ – التعديات على الأراضي المحمية: يتعرض الكثير من الأراضي المحمية للتعدي من خلال البناء غير الشرعي أو تحويلها لأغراض أخرى، ما يشكل تهديدًا للبيئة.

ب – الاستخدام غير المصرح به للأراضي السياحية: هناك تحديات تتعلق باستخدام الأراضي السياحية لأغراض غير سياحية مثل البناء التجاري أو الصناعي، وهو ما يتسبب في فقدان القيمة السياحية للأراضي.

ج – الصراعات القانونية على الأراضي العسكرية: قد تظهر مشكلات في تحديد الحدود أو في استخدام الأراضي العسكرية لأغراض غير مرخصة[1].

6 – الإجراءات القانونية لحماية الأراضي ذات الطابع الخاص

من أجل حماية الأراضي ذات الطابع الخاص وضمان استغلالها بما يتماشى مع المصلحة العامة، اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات القانونية، من أهمها:

أ – مراقبة صارمة: يتم فرض رقابة مشددة على استخدام هذه الأراضي للتأكد من أنه يتم تخصيصها واستغلالها وفقًا للأغراض التي تم تخصيصها لها.

ب – عقوبات قانونية: فرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات التي تقوم باستخدام الأراضي ذات الطابع الخاص بطريقة غير قانونية، مثل غرامات مالية أو عقوبات جزائية.

[1]– بن رقية بن يوسف ن المرجع السابق ، ص 150 .

ج – إشراف السلطات المختصة: تتولى السلطات المحلية أو المؤسسات المختصة الإشراف على هذه الأراضي لضمان التنفيذ الصحيح للقوانين والأنظمة المتعلقة بها.

الأراضي ذات الطابع الخاص تعد من أبرز أنواع الأملاك الوطنية في الجزائر، حيث تساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن القومي، القطاع السياحي، البيئة، و الخدمات العامة. ومن خلال التشريعات والقوانين المعمول بها، تواصل الدولة تنظيم واستغلال هذه الأراضي بشكل يحمي المصلحة العامة ويعزز التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية أراضي الدولة

تُعتبر أراضي الدولة من أهم الموارد الطبيعية التي تساهم في التنمية الاقتصادية و الاستدامة البيئية في أي دولة. ولذا، تتبنى معظم الدول، بما في ذلك الجزائر، إطارًا قانونيًا وتنظيميًا صارمًا لضمان حماية أراضيها ومنع التعديات عليها. في الجزائر، يخضع استغلال الأراضي لأحكام مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم تخصيص هذه الأراضي لأغراض مختلفة، مثل التنمية العمرانية، الأنشطة الاقتصادية، و حماية البيئة.

وتتعدد القوانين الجزائرية المتعلقة بحماية أراضي الدولة وفقًا لطبيعة الأرض وغايات استخدامها، سواء كانت أراضي فلاحية، حضرية، عسكرية، أو ذات طابع خاص. ويعتبر التعامل مع الأراضي سواء كانت عامة أو خاصة من أبرز المسائل التي يجب تنظيمها لحماية الملكية العامة ومنع التعديات عليها.[1]

من خلال هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية أراضي الدولة، وكيفية تحديد وتوزيع الأراضي وفقًا للأغراض المخصصة لها، إضافة إلى دور السلطات المختصة في ضمان تنفيذ هذه التشريعات. سنناقش أيضًا القوانين التي تتعلق بحماية الأراضي الفلاحية، الأراضي الحضرية، و الأراضي ذات الطابع الخاص من

[1]– نصر الدين هنوني ، "الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري" ، دار هومة 2013 ص 664.

التعدي أو الاستغلال غير القانوني، مع توضيح كيفية معالجة التجاوزات والإجراءات المتخذة ضد البناء غير الشرعي أو التعدي على الممتلكات العامة هذا المبحث تكمن في:

– شرح دور التشريعات الوطنية في حماية أراضي الدولة.

– توضيح دور الأجهزة الرقابية والإدارية في فرض الرقابة على الأراضي.

– تسليط الضوء على الإجراءات القانونية المتخذة في مواجهة التعديات والاستغلال غير المشروع للأراضي.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل القوانين التي تعمل على حماية و تنظيم أراضي الدولة لضمان استخدامها الأمثل بما يتوافق مع المصلحة العامة و الاستدامة.

المطلب الأول: القوانين المنظمة لأراضي الدولة

تعتبر أراضي الدولة من أهم الموارد الوطنية التي تخضع لمجموعة من القوانين و التشريعات التي تهدف إلى تنظيم استغلالها وحمايتها من التعدي والتفريط. في الجزائر، يتم تنظيم الأراضي التابعة للدولة وفقًا لعدة قوانين وتشريعات تم وضعها لضمان حماية هذه الأراضي واستغلالها وفقًا للمصلحة العامة. هذه القوانين تتناول جوانب متعددة مثل تخصيص الأراضي، حمايتها، إدارتها، و تنظيم التصرفات المتعلقة بها، بهدف منع الاستغلال غير القانوني أو التعدي عليها.[1]

الفرع الأول: الدستور الجزائري وأحكامه حول الأملاك الوطنية

يعتبر الدستور الجزائري من الوثائق القانونية الأساسية التي تحدد الحقوق و الواجبات المتعلقة بالأملاك الوطنية، حيث يعكس هذا الإطار القانوني رؤية الدولة الجزائرية تجاه إدارة

[1]– عنان محمد النور – لقريز مختار، محاية الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، جامعة محمد خيضر بوضياف، المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016 ،ص 36.

وحماية الأملاك العامة والخاصة التابعة للدولة، ويتطرق الدستور إلى العديد من المسائل التي تتعلق بحقوق الدولة في الملكية، وإدارة الأراضي وحمايتها من التعديات، ويعكس التزام الجزائر بالحفاظ على الموارد الوطنية وحمايتها من الاستغلال غير القانوني أو التعديات.

1 - الحق في الملكية في الدستور الجزائري

ينص الدستور الجزائري[1] على الحق في الملكية كحق أساسي، حيث يحدد الملكية العامة و الملكية الخاصة بشكل واضح وفقًا للدستور، يعتبر الملكية العامة من حقوق الدولة، بينما تخضع الملكية الخاصة لقيود تضمن مصلحة الجماعة و المصلحة العامة.

وتنص المادة 16 من الدستور تشير إلى أن "الملكية الخاصة لا تُمارس إلا في حدود القانون"، مما يعني أن الدولة تضمن احترام حق الأفراد في الملكية الخاصة، لكنها في نفس الوقت تُفرض قيودًا على استخدامها لحماية المصلحة العامة.

تنص المادة 17 من الدستور على أنه "الملكية العامة هي ملك للشعب وهي مخصصة لخدمته"، مما يوضح أن الأملاك الوطنية (الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة) هي ملك الشعب وتخضع لسلطة الدولة لتنظيم استخدامها وحمايته.

2 - الأملاك الوطنية في الدستور الجزائري

يشمل التعريف الدستوري للأملاك الوطنية مختلف أنواع الأملاك التي تملكها الدولة والتي تهم الشعب ككل، ويشمل هذا:

- الأراضي الفلاحية.

- الأراضي الحضرية.

[1] - الدستور الجزائري الصادر في 1 نوفمبر 2020 ،بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 . 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 1 2020 ،المتعلق بإصدار التعديل الدستوري والمصادق عليه في الاستفتاء.

– الموارد الطبيعية.

الأملاك العقارية التي تدخل ضمن إطار تخصيصها للمرافق العامة أو المشاريع الاقتصادية[1].

تتضمن الأملاك الوطنية الأراضي التي لا يمكن التصرف فيها من قبل الأفراد إلا وفقًا للقوانين المقررة، على غرار القوانين المتعلقة بالتعمير أو الحماية البيئية.

3 – الدستور والحماية القانونية للأملاك الوطنية

يؤكد الدستور الجزائري بحماية الأملاك الوطنية من التعديات أو التفريط، كما يضمن وضع آليات رقابة صارمة لحمايتها، بما في ذلك:

– حظر الاستيلاء غير المشروع على الأملاك الوطنية.

– تنظيم استغلال الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة لضمان استخدامها في المشاريع التي تخدم المصلحة العامة.

– فرض رقابة قانونية على التخصيصات أو العقود الخاصة باستخدام الأراضي الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، حماية الأراضي الفلاحية على وجه الخصوص يتم تعزيزها عبر نصوص قانونية واضحة في الدستور، مما يضمن عدم تحويلها إلى مشاريع غير فلاحية إلا في حالات استثنائية وبعد موافقة السلطات المختصة.

4. التوزيع العادل للأملاك الوطنية

يشمل الدستور أيضًا المبادئ التي تؤكد على التوزيع العادل للأراضي الوطنية من خلال سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويجب على السلطات المحلية و الولائية تنظيم

[1]– عبد العظيم سلطاني، تسيير وادارة الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2010 ،ص 90.

عمليات تخصيص الأراضي وفقًا لمعايير العدالة الاجتماعية و التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، مع ضمان استفادة الجميع من الحقوق المشروعة في استغلال الأراضي.

5 – التعديلات في الدستور الجزائري المتعلقة بالأملاك الوطنية

من خلال التعديلات الدستورية التي جرت في السنوات الأخيرة، شهد الدستور الجزائري تطورات هامة في ما يخص حقوق الأملاك الوطنية. ومن بين هذه التعديلات:

– تعزيز صلاحيات الدولة في مجال حماية الأراضي والممتلكات العامة.

– التأكيد على مسؤولية الدولة في ضمان استخدام الأراضي المملوكة لها بما يتماشى مع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6 – التنظيم القانوني المتعلق بالتصرف في الأملاك الوطنية

يُحظر التصرف في الأملاك الوطنية إلا وفقًا لما يحدده قانون الأملاك الوطنية. من خلال هذا الإطار القانوني، يتم تحديد الإجراءات التي تُمكّن الدولة من إعادة تخصيص الأراضي أو تسليمها للقطاع الخاص لأغراض معينة مثل المشروعات السكنية أو التجارية، وذلك وفقًا لمعايير الشفافية و العدالة.[1]

7 – الدور الرقابي للقضاء في حماية الأملاك الوطنية

يمتد دور السلطات القضائية في الجزائر لضمان حماية الأملاك الوطنية من التعديات، ويُعتبر القضاء جهة محورية في حماية الملكية العامة من أي اعتداء أو تصرف غير قانوني. حيث يُسمح للسلطات القضائية بمراجعة أي حالة تتعلق بتصرفات غير قانونية على الأراضي التابعة للدولة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة.

[1]– حنان مزهود، التصرفات القانونية الواردة على الأملاك الوطنية الخاصة في القانون الجزائري، مجلة القانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر،2019 ، ص 30.

8 – الضمانات الخاصة بالأملاك الوطنية

يوفر الدستور الجزائري بعض الضمانات التي تحمي الأملاك الوطنية ضد المخاطر التي قد تهددها، مثل:

– فرض رقابة صارمة على التصرف في الأراضي المملوكة للدولة.

– ضمان أن أي قرار يتعلق بتخصيص أو بيع الأراضي العامة يتم وفقًا لمعايير قانونية عادلة.

– ضرورة موافقة السلطات المختصة قبل اتخاذ أي خطوة تؤثر على الأملاك الوطنية.

يُعد الدستور الجزائري إطارًا قانونيًا شاملًا لحماية الأملاك الوطنية، حيث يضع الضوابط الصارمة لضمان استغلال الأراضي بما يتوافق مع المصلحة العامة و الموارد الوطنية. من خلال هذا الإطار الدستوري، تلتزم الدولة بحماية الأملاك العامة والتصرف فيها وفقًا لمبادئ العدالة و الاستدامة، مما يساهم في حماية الحقوق وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة (القانون المدني، قانون التهيئة والتعمير، قانون الأملاك الوطنية)

تعتبر أراضي الدولة من أهم الموارد التي يجب أن تخضع لإطار قانوني صارم للحفاظ عليها من التعدي والاستغلال غير المشروع. في الجزائر، هناك عدة قوانين خاصة تهدف إلى تنظيم وحماية أراضي الدولة، وتوزيعها بشكل عادل بما يخدم المصلحة العامة، ومن بين هذه القوانين: القانون المدني، قانون التهيئة والتعمير، و قانون الأملاك الوطنية. كل قانون من هذه القوانين يختص بجانب معين من حماية أراضي الدولة، ويسعى إلى تنظيم و حماية استغلال الأراضي وضمان استخدامها بشكل قانوني.[1]

[1]– عبد الرزاق أمحد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية ، الطبعة الثالثة ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 1998 ،ص 151.

1 - القانون المدني الجزائري

يعتبر القانون المدني الإطار العام الذي ينظم الحقوق المدنية في الجزائر بما في ذلك الملكية و التصرف في الممتلكات، ولذلك فإنه يؤثر بشكل غير مباشر في كيفية حماية أراضي الدولة. وبالرغم من أن القانون المدني لا يختص بالأراضي الوطنية بشكل مباشر، إلا أنه يضع قواعد عامة بشأن الملكية و حقوق الملكية التي تنطبق على الأراضي المملوكة للأفراد أو للهيئات العامة والخاصة.

تنص المادة 793 من القانون المدني تُحدد حقوق الملكية، وتنص على أن حق الملكية يمكن أن يُمارس فقط ضمن حدود القانون، مما يعني أن أي استغلال للأراضي الخاصة أو العامة لا يمكن أن يتم إلا وفقًا للأطر القانونية المحددة.

التصرف في الممتلكات العامة: بموجب المادة 797، يُحظر التصرف في الممتلكات العامة إلا إذا كانت هناك موافقة قانونية وتتم وفقًا للأهداف التي تحددها الدولة. هذا يطبق على أراضي الدولة التي لا يجوز التصرف فيها إلا بما يتماشى مع القوانين المقررة بذلك فإن القانون المدني يضع الأسس العامة للملكية ويحظر التصرفات غير القانونية على الممتلكات الوطنية سواء كانت عقارات أو أراضٍ تابعة للدولة.[1]

2 - قانون التهيئة والتعمير

يشكل قانون التهيئة والتعمير أحد أهم القوانين التي تنظم استغلال الأراضي وتخصيصها لأغراض معينة في الجزائر. يهدف هذا القانون إلى تنظيم الاستعمالات الأرضية بما يتناسب مع المخططات العمرانية المحلية والوطنية، مع ضمان استخدام الأراضي بشكل منظم و مستدام، ويشمل تنظيم عملية البناء والتطوير على الأراضي الخاصة والعامة.

[1]– الهادي سلمى – صاحل بوغرارة، الحماية المدنية للأملاك الوطنية العمومية في القانون الجزائري، جملة العلوم القانونية والسياسية مجلد رقم 9 العدد 3 ديسمبر 2018جامعة ابن خلدون– تيارت الجزائر، ص 766 .

الهدف من هذا القانون هو ضمان التخطيط العمراني وفقًا لاحتياجات السكان وتوفير البيئة الملائمة للمشاريع السكنية، التجارية، والصناعية. كما يعزز من حماية الأراضي الوطنية ويحدد معايير استخدام الأراضي بما يتماشى مع التنمية المستدامة.[1]

في حال وجود بناء غير شرعي على أراضي الدولة، يُفرض على السلطات المحلية اتخاذ إجراءات هدم وفقًا لأحكام هذا القانون. ينظم المخطط التوجيهي للتهيئة كيفية تخصيص الأراضي التابعة للدولة للاستخدامات المختلفة، بما يضمن المحافظة على البيئة و المرافق العامة.

يحدد القانون أيضًا كيفية منح الرخص لبناء المشاريع على الأراضي المملوكة للدولة أو الخاصة، مما يساهم في تنظيم استخدام الأراضي ومنع التعديات.

3 - قانون الأملاك الوطنية

يُعتبر قانون الأملاك الوطنية أحد التشريعات الجوهرية التي تحكم الملكية العامة في الجزائر، ويفصل في كيفية إدارة و حماية الأراضي المملوكة للدولة. يتضمن هذا القانون تنظيم الاستفادة من الأراضي العامة وكذلك الحماية القانونية لها، سواء كانت هذه الأراضي فلاحية أو حضرية أو ذات طابع خاص.

وتنص المادة 3 من قانون الأملاك الوطنية تحدد أن الأراضي التي تعود للدولة تُعتبر ملكية عامة، وأن أي تصرف فيها يجب أن يتم وفقًا لأحكام القانون، كما تضمن الحماية القانونية لهذه الأملاك وتمنع أي تصرفات غير قانونية عليها.

ويعالج قانون الأملاك الوطنية موضوعات تخص تخصيص الأراضي للدولة، ويشمل آليات الحماية ضد التعديات على الأراضي المملوكة للدولة، حيث يتم اتخاذ إجراءات قانونية

[1]– كمال محمد الأمين، محاضرات في مقياس قانون التهيئة و التعمير، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كمية الحقوق و العموم السياسية، جامعة ابن خلدون، .2017-2016 ،ص 12.

صارمة ضد التعدي على هذه الأراضي أو البناء عليها بشكل غير قانوني. كما يحدد هذا القانون طرق الاستغلال الأمثل للأراضي وفقًا للأهداف التنموية والاقتصادية.

ينص القانون على أن الأراضي الفلاحية تعتبر ملكًا عامًا محميًا بموجب قوانين خاصة، حيث يتم وضع شروط خاصة لحمايتها من التحويل إلى مناطق سكنية أو مناطق صناعية.

العقوبات القانونية على المخالفين تشمل فرض غرامات و إجراءات هدم للبناء غير الشرعي على الأراضي الوطنية، كما يتضمن القانون آليات لاسترجاع الأراضي التي تم التعدي عليها.[1]

4 - آليات الرقابة والمتابعة

الجزء الأساسي من الحماية القانونية لأراضي الدولة يتمثل في آليات الرقابة والمتابعة، التي تضمن تنفيذ القوانين المقررة:

- السلطات المحلية تلعب دورًا مهمًا في مراقبة التعديات على أراضي الدولة وتنفيذ قرارات الهدم للبناء غير الشرعي.

- اللجان المختصة التي تقوم بالتحقيق في التجاوزات واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

- الإجراءات القضائية التي يمكن اللجوء إليها لمحاسبة المتورطين في التعديات على الأراضي المملوكة للدولة.

- إن القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة في الجزائر تشكل الإطار القانوني الذي يضمن تنظيم استغلال و حماية الأراضي الوطنية.

ومن خلال القانون المدني الذي ينظم حقوق الملكية بشكل عام، و قانون التهيئة والتعمير الذي يحدد كيفية استغلال الأراضي لتلبية احتياجات التنمية، و قانون الأملاك الوطنية

[1]- أحمد النوعي، النظام القانوني للأملاك الوطنية العمومية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم، السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018 ، ص 66.

الذي يحدد أسس حماية الممتلكات العامة، تؤكد الجزائر التزامها بحماية مواردها الطبيعية واستغلال أراضيها بما يخدم المصلحة العامة و التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن حماية أراضي الدولة

تعتبر حماية أراضي الدولة من أهم المسؤوليات التي تتحملها الدولة من خلال عدة هيئات و جهات تعمل على ضمان الحفاظ على الممتلكات العامة وحمايتها من التعديات أو الاستغلال غير المشروع. نظراً للثروات الكبيرة التي تمتلكها الدولة في شكل أراضٍ فلاحية، حضرية، ومناطق ذات طابع خاص، فقد أصبح من الضروري وجود آليات رقابية صارمة و جهات مختصة تكون مسؤولة عن تطبيق القوانين الخاصة بحماية هذه الأراضي، وضمان استخدامها بما يتماشى مع المصلحة العامة.[1]

يتطلب هذا الأمر تنسيقاً بين عدة مؤسسات قانونية وتنفيذية لضمان حماية فعالة من التعديات أو البناء غير الشرعي على الأراضي المملوكة للدولة. تساهم هذه الجهات في مراقبة و تنظيم استغلال الأراضي وفقاً للتوجهات القانونية، والتعامل مع المخالفات التي قد تحدث، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة ضد أي تصرفات غير قانونية.

وتتعدد الجهات المعنية بحماية أراضي الدولة، وتتوزع المسؤوليات بينها، سواء على المستوى المركزي أو المحلي. سنتناول في هذا المطلب الجهات التي تقع على عاتقها مسؤولية حماية الأملاك الوطنية وضمان عدم تعرضها لأي تجاوزات، وذلك من خلال تنظيم العمل بين السلطات الإدارية، السلطات القضائية، و السلطات المحلية.

أهم الجهات المسؤولة عن حماية أراضي الدولة تشمل:

- السلطات المركزية (وزارات مختصة)

[1]- ابراهيم عبد العزيز شيحا ، المرجع السابق ، ص 563.

- السلطات المحلية (البلديات والولايات)

- الهيئات الرقابية (هيئات المراقبة، مثل المفتشيات والمصالح القانونية)

السلطات القضائية (المحاكم والنيابة العامة)

من خلال هذا التنسيق تسعى الجزائر إلى ضمان الاستغلال الرشيد لأراضيها وحمايتها من التعديات أو البناء غير القانوني الذي قد يشوه المنظر العام أو يؤثر على البيئة والموارد الطبيعية.

الفرع الأول: الإدارة المكلفة بحماية الأملاك الوطنية

تتولى العديد من الهيئات الإدارية في الجزائر مسؤولية حماية الأملاك الوطنية وتنظيم استغلالها بما يتوافق مع المصلحة العامة و القوانين التي تنظم هذا المجال. نظرًا لأهمية هذه الأملاك التي تمثل ثروة الدولة، فإن ضمان حمايتها من التعديات أو التصرفات غير القانونية يتطلب آليات قانونية ورقابية فعالة. [1]

1 - وزارة الداخلية والجماعات المحلية

تعد وزارة الداخلية والجماعات المحلية من أهم الجهات المكلفة بحماية الأملاك الوطنية، حيث تتولى الإشراف على السلطات المحلية (البلديات والولايات)، التي تشارك بشكل مباشر في مراقبة الأراضي المملوكة للدولة، وتوفير الضوابط الخاصة بالتخصيص و الاستخدام.

1 - البلديات: تتمتع السلطات المحلية بمسؤوليات واسعة في مجال تنظيم العمران، بما في ذلك التصاريح بالبناء، تنظيم التخصيصات العمرانية، ورصد التعديات على الأراضي.

[1]- حنان ميساوي، اليات محاية الأملاك الوطنية، ملخص رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ايب بكر بلقايد بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015/2014 ،ص 261.

الولايات: تراقب الولايات وتُنسق مع البلديات للحد من التعديات على الأراضي الوطنية، وضمان تنفيذ القرارات الإدارية المتعلقة بالحفاظ على الأراضي وحمايتها.[1]

2 – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

تتولى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مهمة حماية الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، وهي الأملاك التي تعتبر من أهم الموارد الطبيعية في الجزائر:

– تشارك الوزارة في وضع الاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير الفلاحة في الجزائر، كما تساهم في مراقبة التعديات على الأراضي الزراعية، خاصة تلك التي قد تُحوّل إلى مشاريع غير فلاحية.

– دور الوزارة في حماية الأراضي الزراعية يتمثل في تطبيق القوانين الخاصة بالأراضي الفلاحية، ورصد التعديات على هذه الأراضي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الوزارة في توجيه المشاريع الفلاحية وتقديم الدعم للمزارعين بما يضمن الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية.

3 – المصالح المكلفة بالأملاك الوطنية

تتمثل هذه المصالح في المصالح العقارية التابعة للسلطات المحلية أو الوزارات المختصة، مثل المصالح العقارية لوزارة المالية، وهي الجهة المسؤولة عن تسجيل الأراضي وتنظيم الملكية و إدارتها.

المديريات العقارية تعمل على تحقيق الرقابة القانونية على الأملاك الوطنية، وتسجيل الأراضي و التصرفات القانونية عليها مثل البيع أو التخصيص.

[1]– الأخضري نصر الدين، قانون الاملاك الوطنية الجزائري بين ضرورات التطور وحتمية التعثر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة ورقلة، 2009 ،ص ص 131،132.

تشمل مهام هذه المصالح أيضًا ضمان الالتزام بالقوانين التي تحكم استغلال الأراضي، وضمان عدم حدوث أي مخالفات تخص التصرفات غير القانونية في أراضي الدولة.[1]

4 - الشرطة البيئية

تعد الشرطة البيئية من ضمن الجهات المسؤولة عن حماية البيئة والأراضي التابعة للدولة من التلوث أو التعدي غير القانوني عليها. يتمثل دور هذه الهيئة في:

- مراقبة التعديات على الأراضي الوطنية والمرافق العامة.

- ملاحقة المخالفات البيئية التي قد تنتج عن الاستغلال غير القانوني للأراضي، مثل البناء العشوائي على الأراضي الفلاحية أو التلوث البيئي الذي قد ينتج عن مشاريع غير مرخصة.

5 - المصالح الأمنية (الشرطة والدرك الوطني)

تساهم المصالح الأمنية مثل الشرطة و الدرك الوطني في الحفاظ على الأملاك الوطنية من خلال المراقبة الميدانية و التدخل السريع عند حدوث أي تعدي على الأراضي. دورهم يشمل:

- التصدي للبناء غير الشرعي أو التعديات على الأراضي الوطنية.

- التحقيق في المخالفات المتعلقة بالأملاك الوطنية وتقديم المتورطين إلى العدالة.

- التعاون مع المصالح القضائية لإصدار قرارات الهدم والتعامل مع الحالات التي تتطلب إجراءات إدارية وقانونية.

[1]- فؤاد حجري(تقديم أحمد بن بلة)، العقار الاملاك العمومية وأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 ،ص ص 211،212

6 - اللجان المحلية للمراقبة

تشكل بعض البلديات لجانًا محلية لمراقبة الاستخدام غير القانوني للأراضي التابعة للدولة. هذه اللجان تتكون من ممثلين محليين و تقنيين و خبراء قانونيين يتعاونون في رصد المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة. مهام هذه اللجان تشمل:

- التحقق من استخدام الأراضي وتأكد من أنها تتماشى مع المخططات العمرانية المعتمدة.

- رفع تقارير إلى الجهات المعنية بشأن المخالفات واتخاذ الإجراءات القانونية مثل الغرامات أو الهدم. [1]

7 - وزارة العدل والسلطات القضائية

على الرغم من أن وزارة العدل ليست مسؤولة مباشرة عن حماية الأملاك الوطنية، إلا أن دورها يكمن في ملاحقة المخالفات المتعلقة بها أمام المحاكم. يعمل القضاء على تطبيق القوانين المتعلقة بحماية الأراضي التابعة للدولة، وفرض العقوبات المناسبة ضد التعديات على الأراضي، سواء كانت بناء غير شرعي أو استغلال غير قانوني:

- النيابة العامة يمكن أن تتدخل في الحالات التي تتطلب إجراءات قانونية ضد المعتدين على الأراضي الوطنية، وتقديم هؤلاء الأشخاص إلى المحاكم المختصة.

- السلطات القضائية تتعامل مع قضايا التعديات على الأملاك العامة وتنفيذ القرارات المتعلقة بحماية الأراضي، بما في ذلك أوامر الهدم و إعادة الأرض إلى حالتها الأصلية.[2]

[1]- فؤاد حجري تقديم أحمد بن بلة، المرجع السابق ، ص 212.

[2]- عايلي رضوان، ادارة الاملاك الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص الادارة والمالية، (غ.م)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ،ص .36

8. اللجان الوطنية المعنية بالأراضي

من بين الجهات المكلفة بحماية الأملاك الوطنية هناك أيضًا اللجان الوطنية التي يتم تشكيلها في بعض الحالات الخاصة. يتمثل دور هذه اللجان في:

- ✓ تقديم استشارات قانونية بشأن الأراضي الوطنية.
- ✓ دراسة المخالفات واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- ✓ مواكبة تطبيق التشريعات الخاصة بالأراضي وحمايتها على المستوى الوطني.

تتعدد الجهات المكلفة بحماية الأملاك الوطنية في الجزائر، وتختلف مهامها لتشمل جوانب الإدارة و الرقابة و التنفيذ للمسائل القانونية المتعلقة بالأراضي التابعة للدولة. من خلال التنسيق بين السلطات المركزية و المحلية و الأجهزة الأمنية، تعمل الجزائر على ضمان حماية أملاكها الوطنية من التعديات و البناء غير الشرعي، بما يساهم في الحفاظ على الثروات الطبيعية وضمان استغلالها بما يخدم المصلحة العامة

الفرع الثاني: دور القضاء في حماية أراضي الدولة

يعد القضاء أحد الأعمدة الأساسية في النظام القانوني لأي دولة، خاصة في ما يتعلق بحماية الأملاك الوطنية من التعديات غير القانونية، مثل البناء غير الشرعي أو التصرفات غير المصرح بها على الأراضي التابعة للدولة. في الجزائر، يضطلع القضاء بدور محوري في تطبيق القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة وضمان احترام الحقوق العامة و مصلحة الأمة.

يشمل دور القضاء في حماية أراضي الدولة عدة جوانب، تتراوح بين المتابعة القانونية للأفراد أو الهيئات المخالفة للقوانين الخاصة بالاستغلال غير المشروع للأراضي، و تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بحماية هذه الأراضي، مثل أوامر الهدم أو استرجاع الأراضي[1].

[1]– ابراهيم عبد العزيز شيحا ، المرجع السابق ، ص 563.

1 - الفصل في النزاعات المتعلقة بالأراضي الوطنية

يعتبر القضاء الجهة المختصة في الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتورطة في قضايا التعدي على أراضي الدولة أو البناء غير الشرعي على الأراضي المملوكة للدولة. يضمن القضاء أن يتم تطبيق القوانين المتعلقة بالملكية العامة للأراضي بصورة عادلة وفعالة.[1]

- المحاكم الإدارية في الجزائر هي الجهة المسؤولة عن النزاعات المتعلقة بالأراضي، سواء كانت هذه النزاعات بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة، على سبيل المثال في حالات التعدي على الأراضي الفلاحية أو البناء غير القانوني.

- المحاكم الابتدائية أيضًا تتعامل مع القضايا التي تتعلق بالأضرار الناتجة عن التعدي على أراضي الدولة وتدابير التعويض.

2 - تطبيق القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة

تتمثل إحدى وظائف القضاء الأساسية في تطبيق القوانين التي تنظم حماية الأملاك الوطنية، مثل قانون الأملاك الوطنية، قانون التهيئة والتعمير، و القانون المدني:

- يضمن القضاء تطبيق هذه القوانين بأمانة، ويعمل على معالجة الحالات التي يتعرض فيها الحق العام للأرض الوطنية للتهديد بسبب التجاوزات القانونية.

- المحاكم المختصة تقوم بإصدار أحكام قضائية في قضايا التعدي على الأراضي الوطنية، مثل إصدار أوامر بإيقاف البناء غير الشرعي أو أوامر الهدم للبناءات التي تمت بدون تراخيص.

[1]- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 ،ص ص114،115 .

في حالة التعدي على الأراضي الفلاحية، قد تتخذ السلطات القضائية قرارًا بفرض عقوبات قانونية ضد المتورطين في بناء عشوائي أو التعدي على الأراضي الزراعية، بما في ذلك إعادة الأراضي إلى حالتها الأصلية.

3 – إصدار أوامر الهدم وإزالة البناء غير الشرعي

من أبرز المهام التي يتولى القضاء تنفيذها في حماية أراضي الدولة هي إصدار أوامر الهدم لمواجهة البناء غير الشرعي. عندما يتم التعدي على الأراضي الوطنية أو استغلالها بدون الترخيص المناسب، يتدخل القضاء لإصدار الأوامر القضائية التي تسمح بهدم الأبنية المخالفة:

– السلطات القضائية يمكنها إصدار أوامر ب إزالة المباني التي أنشئت على أراضٍ تابعة للدولة دون أي تصريح أو مخالفة لخطط التعمير المعتمدة.

– يتم تنفيذ هذه الأوامر بالتعاون مع السلطات المحلية والأجهزة الأمنية.

– في حال عدم تنفيذ قرار الهدم، يمكن للقضاء اتخاذ إجراءات قانونية إضافية بحق المتورطين في هذه المخالفات.[1]

4. حماية حقوق الدولة في حالة التعدي على الأراضي العامة

عندما يتم التعدي على أراضي الدولة أو التصرف فيها بطريقة غير قانونية، يتدخل القضاء في حماية حقوق الدولة وضمان استرجاع هذه الأراضي.

– تتعامل المحاكم مع القضايا التي تتعلق بالممتلكات العامة وكيفية حماية حق الدولة في الاستفادة من أراضيها.

– القضاء يضمن أن الأراضي المملوكة للدولة تظل تحت سيطرة الدولة ولا يتم التصرف فيها إلا وفقًا للقوانين المعمول بها.

[1]– عايلي رضوان، ادارة الاملاك الوطنية، مرجع سابق، ص 81 .

في حالة التعدي، يمكن للقضاء فرض العقوبات المقررة في قانون الأملاك الوطنية و قانون العقوبات، مثل الغرامات أو السجن.

5 – التعويضات في حالات التعدي على أراضي الدولة

في بعض الحالات، قد تتضمن القضايا القضائية التحقيق في تعويضات للأفراد أو الهيئات المتضررة من التعدي على أراضي الدولة. ومع ذلك، يظل الحق الأول للدولة في استرجاع هذه الأراضي أو منع استخدامها بطريقة غير قانونية[1].

القضاء يُعنى أيضًا بالتأكد من أن أي تعويض يُقدم وفقًا للأطر القانونية والأنظمة المعمول بها، وفي حالة الضرر الذي يحدث بسبب البناء غير الشرعي أو الاستغلال غير القانوني للأراضي.

6 – التنسيق مع السلطات التنفيذية

لا يعمل القضاء في فراغ، بل يتعاون مع السلطات التنفيذية لتنفيذ الأحكام الصادرة. بمجرد إصدار القضاة لقرارات مثل أوامر الهدم أو استرجاع الأراضي، يتعين على السلطات المحلية أو الأجهزة الأمنية اتخاذ التدابير التنفيذية المطلوبة.

القضاء يوجه الأوامر إلى السلطات المحلية للقيام بعملية الهدم أو استعادة الأرض، ويتعاون مع الأجهزة المعنية مثل الشرطة و الدرك الوطني لضمان تنفيذ الأحكام القضائية.

[1]– سعيد حريقة، "بيع الاراضي الفلاحية المشاعة ممنوع"، جريدة النهار الجديد الجزائرية، العدد 2008 ،صدرت بتاريخ 2014/05/06 ،ص3 .

7. توفير الحماية القانونية للمتضررين

في بعض الحالات، قد تكون هناك نوايا حسنة من قبل الأشخاص الذين قد يكونوا بنوا على أراضي الدولة دون علمهم أو دون قصد التعدي. يضمن القضاء في هذه الحالات تحقيق العدالة من خلال:

– التحقيق في ملابسات القضية: من خلال فحص ما إذا كان هناك تقصير أو إهمال من الجهات الإدارية المعنية في توفير المعلومات أو السماح بعملية البناء على أراضي الدولة.

– تقديم الحماية القانونية لأولئك الذين يمكن أن يكونوا قد تضرروا من التعدي غير المشروع ولكن ليس لديهم نية سيئة في هذا التعدي.

– يُعتبر القضاء حجر الزاوية في حماية أراضي الدولة، حيث يتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بحماية الأملاك الوطنية ويضمن تنفيذ القوانين الخاصة بها.

من خلال تطبيق أوامر الهدم، إصدار قرارات التعويضات، و حماية حقوق الدولة في مواجهة التعديات، يساهم القضاء في ضمان استخدام الأراضي الوطنية بما يتماشى مع المصلحة العامة و التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل الأول

يتناول هذا الفصل الإطار القانوني الذي ينظم حماية أراضي الدولة في الجزائر، ويعكس الدور الأساسي الذي تلعبه القوانين و الأنظمة في الحفاظ على هذه الأراضي واستغلالها بشكل يتماشى مع المصلحة العامة و الموارد الوطنية، تمتلك الجزائر ثروات كبيرة من الأراضي الوطنية التي تمثل عنصرًا أساسيًا في بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل من الضروري توفير إطار قانوني صارم لحمايتها من التعديات أو الاستغلال غير القانوني.

وتم التركيز على أهم القوانين التي تنظم كيفية إدارة وحماية أراضي الدولة، مثل الدستور الجزائري الذي يحدد القواعد الأساسية المتعلقة بالأملاك العامة، إضافة إلى القوانين الخاصة مثل قانون الأملاك الوطنية و قانون التهيئة والتعمير، وهذه القوانين تهدف إلى ضمان أن الأراضي الوطنية تستغل بما يتوافق مع السياسات التنموية للبلاد، التطرق إلى الدور الذي تلعبه الإدارة المحلية، السلطات القضائية، الشرطة البيئية، وغيرها من الهيئات الرقابية في حماية الأراضي الوطنية من التعديات، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسات القانونية المتعلقة بالحماية.وتم تسليط الضوء على دور القضاء في تطبيق القوانين المتعلقة بالأراضي الوطنية، بما في ذلك الفصل في النزاعات، إصدار أوامر الهدم، حماية حقوق الدولة في أراضيها، والتنسيق مع السلطات التنفيذية لضمان تنفيذ الأحكام.

في الختام، يشير هذا الفصل إلى أن حماية أراضي الدولة تتطلب تنسيقًا مستمرًا بين مختلف السلطات القضائية والإدارية لضمان تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية هذه الأراضي. كما أن التشريعات و المؤسسات الرقابية تلعب دورًا أساسيًا في الحفاظ على هذه الأراضي من الاستغلال غير المشروع، وضمان استخدامها بما يخدم المصلحة العامة والتنمية المستدامة في الجزائر.

تعتبر أراضي الدولة من الممتلكات العامة التي تكتسي طابعًا استراتيجيًا، نظرًا لما تمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية. فهي تمثل وعاءً ضروريًا لمشاريع التنمية، وركيزة أساسية في التخطيط العمراني والتوسع الحضري[1]، فضلًا عن دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر توزيعها في إطار قوانين التعمير والاستصلاح الزراعي، غير أنّ هذه الأراضي كثيرًا ما تتعرض لاعتداءات واستغلالات غير مشروعة، كالتعدي بالبناء دون ترخيص، أو الاستيلاء غير القانوني، أو تحويلها عن وجهتها الأصلية، وهو ما أفرز ضرورة تدخل المشرّع الجزائري لحماية هذه الأملاك من خلال آليات قانونية، لا سيما الجزائية منها، لردع المخالفين وحماية الملكية العامة من العبث والنهب.

وجاء قانون العقوبات الجزائري[2] إلى جانب جملة من القوانين الخاصة ليتضمن نصوصًا تُجرّم الاعتداءات الواقعة على أراضي الدولة، وتُحدّد العقوبات المقررة لها ما يعكس وعي المشرّع بخطورة هذه الأفعال وتهديدها لمبدأ سيادة القانون وحقوق الجماعة الوطنية، ومن ثمّ فإن دراسة الحماية الجزائية لأراضي الدولة تقتضي التطرق إلى الإطار المفاهيمي والقانوني لهذه الحماية، ثم الوقوف على صور الاعتداءات المجرّمة، وآليات الردع المقررة لها، بما في ذلك دور الجهات القضائية والإدارية في حماية هذه الممتلكات[3].

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في مبحثين، حيث نتطرق **الجرائم المتعلقة بأراضي الدولة والعقوبات المقررة لها** في المبحث الأول، **آليات تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة** في المبحث الثاني.

[1] – بن حبيلس محمد، الوجيز في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص. 154–156.

[2] – قادري، عبد الحميد. شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2021، ص. 227.

[3] – المواد 386 و388 و389 من الأمر رقم 156/66 ممضى في 1966/06/08 ، المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ، عدد 49 المؤرخ في 1966/06/11 المعدل والمتمم بـالقانون رقم 24–06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024 ، الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024.

المبحث الأول: الجرائم المتعلقة بأراضي الدولة والعقوبات المقررة لها

تُعد أراضي الدولة من أهم الممتلكات العامة التي تتولى الدولة حمايتها وتنظيم استغلالها بما يخدم الصالح العام[1]، غير أنّ هذه الأراضي لم تسلم من الاعتداءات والانتهاكات التي تتخذ صورًا متعددة، أبرزها التعدي غير المشروع، أو الاستيلاء بدون وجه حق، أو التصرف فيها بموجب وثائق مزورة، وهي أفعال تشكل مساسًا مباشرًا بسيادة الدولة وبالمنفعة العامة، ولمواجهة هذه الانتهاكات[2]، تدخل المشرّع الجزائري بنصوص قانونية ذات طابع جزائي تهدف إلى ضمان حماية فعالة لأملاك الدولة، سواء من خلال قانون العقوبات[3] أو من خلال نصوص خاصة تضمنها قانون الأملاك الوطنية والقوانين التنظيمية المكملة. وقد جاءت هذه النصوص لتجسد مبدأ الردع العام والخاص، وتؤكد على ضرورة صون الممتلكات العامة من كل أشكال التعدي، وذلك بتحديد طبيعة الجرائم والعقوبات المناسبة لكل سلوك مخالف.

ودراسة الجرائم المتعلقة بأراضي الدولة تفرض تحليلًا دقيقًا للركن المادي والمعنوي لكل جريمة[4]، ثم التطرق إلى العقوبات التي أقرها المشرّع الجزائري في سبيل حماية هذه الأراضي[5]، سواء كانت عقوبات أصلية أو تبعية، جزائية أو إدارية[6]، والقانون 23- 18 المؤرخ في

---

[1] – قادري عبد الحميد ، شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2021، ص ص 223–230.

[2] – بن حبيلس، محمد، النظام القانوني لأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص ص 102–105.

[3] – المواد 386، 387، 388، 389، و399 من قانون العقوبات الجزائري.

[4] – الأمر رقم 74–26 المؤرخ في 20 فبراير 1974، المتعلق بالأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 17 لسنة 1974.

[5] – زروقي فاطمة، الاعتداء على الأملاك العمومية في القانون الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، العدد 12، جامعة ورقلة، 2020، ص ص 57–60.

[6]– عبد الله سلن ،شرح قانون العقوبات الجزائري، قسم ام ج1 – ط5،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 ،ص 201.

28/11/2023 المتعلق بحماية أراضي الدولة و المحافظة عليها يهدف هذا القانون الى تحديد مايلي[1]:

1- اليات حماية اراضي الدولة من الاستيلاء عليها.

2- القواعد المطبقة على البنايات و المنشآت المشيدة بطريقة غير شرعية على اراضي الدولة.

3- العقوبات المطبقة في حالة التعدي على اراضي الدولة.

حيث يفرض عقوبات مشددة ضد المواطن المعتدي على املاك الدولة بغير وجه حق حيث يحدد القواعد الإجرائية التي تتلاءم مع المكافحة الفعالة للجرائم الواقعة على أراضي الدولة من خلال تحديد الأعوان المؤهلين للبحث عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون و معاينتها، كما يقر عقوبات لجميع أشكال التعدي قد تصل إلى السجن لمدة 15 عاما و غرامة مالية قد تصل إلى 1.500.000.00 دج حسب خطورة الفعل المرتكب و صفة الفاعل.[2]

وعليه، يتعين دراسة هذا المبحث في مطلبين ، حيث نتطرق التعدي على أراضي الدولة في المطلب الأول، والعقوبات المقررة للاعتداء على أراضي الدولة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: التعدي على أراضي الدولة

يعتبر التعدي على أراضي الدولة من أخطر الجرائم التي تهدد الملكية العامة وتُقوض أسس التخطيط العمراني والتنمية المستدامة. وتتمثل هذه الجريمة في استغلال أو احتلال الأراضي التابعة للدولة دون سند قانوني، سواء عن طريق البناء أو الزراعة أو البيع أو الإيجار، وهي أفعال غالبًا ما تصدر عن أفراد أو جماعات تسعى إلى الاستفادة غير المشروعة

[1]- المادة 04 من قانون رقم 23-18 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1445 هـ الموافق لـ 28 نوفمبر 2023، يتعلّق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76.

[2]- عمر خوري ، مرجع سابق،ص60.

من غياب الرقابة أو تأخر تسوية الأوضاع العقارية[1]، ونظرًا لما تفرزه هذه الظاهرة من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى تسيير أملاك الدولة، تدخل المشرّع الجزائري من خلال نصوص صريحة تُجرّم هذا النوع من التعدي[2]، خاصة في قانون العقوبات، بالإضافة إلى بعض النصوص الخاصة كقانون الأملاك الوطنية والقوانين العقارية. وقد أرفق ذلك بجملة من العقوبات الجزائية التي تهدف إلى ردع المخالفين والحفاظ على الطابع العام لهذه الأراضي[3].

ومعالجة موضوع التعدي على أراضي الدولة تقتضي فهم الإطار القانوني المنظم لهذه الأراضي[4]، وتحديد صور وأركان جريمة التعدي، وتحليل العقوبات المقررة قانونًا لمكافحتها، في ضوء ما استقر عليه الاجتهاد القضائي والإداري.

الفرع الأول: الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

يعد الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة من أخطر الجرائم التي يمكن أن تهدد الملك العام وتؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني و التنمية المستدامة، تشكل الأراضي المملوكة للدولة الجزائرية جزءًا أساسيًا من ثرواتها، ويجب أن يتم التعامل معها بما يضمن حمايتها وحسن استغلالها. لكن الاستيلاء غير المشروع يمثل انتهاكًا مباشرًا للقوانين التي تنظم هذه الأراضي، ويعني التصرف فيها بدون وجه حق أو الاستفادة منها بطريقة غير قانونية.

[1] – قادري عبد الحميد ، ، المرجع السابق، ص. 225.

[2] – الأمر رقم 08 /04 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 ،يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية د عد 49 ،الصادرة في 3 سبتمبر 2008.

[3] – بن حبيلس محمد ، المرجع السابق، ص. 160–163.

[4] – المادة 386 "كل من وضع يده بغير وجه حق على عقار مملوك للدولة يُعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات"، من قانون العقوبات الجزائري.

1 - تعريف الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

يشير الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة إلى تصرف الأفراد أو الكيانات في الأراضي التي تملكها الدولة دون ترخيص قانوني أو موافقة الجهات المختصة. ويتضمن ذلك احتلال الأرض أو الاستفادة منها بطرق غير مشروعة، سواء لأغراض البناء، الزراعة، أو التجارة. هذا التصرف يُعد [1]خروجًا عن القانون ويؤدي إلى المساس بحقوق الدولة و المواطنين.

2 - أشكال الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

يمكن أن يتم الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة بطرق متعددة، ومن أبرزها:

أ - الاستيلاء الفعلي على الأراضي

يشمل هذا النوع من الاستيلاء قيام الأفراد أو الجماعات بالاستيلاء على أراضٍ مملوكة للدولة و الاستفادة منها دون الحصول على تصريح قانوني. يتمثل ذلك في الاستيطان على الأراضي الفلاحية أو الحضرية أو بناء منشآت سكنية أو تجارية عليها ،حيث يقوم الأفراد بزراعة الأراضي العامة المملوكة للدولة دون ترخيص، مما يتسبب في تغيير طبيعة الأرض أو استخدام الأراضي بطرق غير مشروعة.

ب - الاستيلاء على الأراضي غير المملوكة للأفراد

يشمل هذا النوع من الاستيلاء محاولة الأفراد أو الشركات تحويل أراضٍ عامة إلى ملكية خاصة بطرق غير قانونية، مثل بيع الأراضي أو تقسيمها بين أفراد أو كيانات أخرى، مثل الأراضي المخصصة للبنية التحتية أو الأماكن العامة، واستغلالها لأغراض تجارية أو سكنية بشكل غير قانوني.

---

[1]- ياسين مزوري الحماية الجزائية للأراضي الدولة في إطار القانون 23-18 مداخلة مقدمة في طار اليوم الدراسي حول ظاهرة التعدي على الأملاك الوطنية وأليات المجابهة في ظل أحكام القانون 23-18 المؤرخ في 2023/11/18 ، المنظم من قبل مجلس قضا سطيف ،ص 02 .

ج – إزالة الغطاء النباتي أو التدمير البيئي

تدمير الغابات أو الغطاء النباتي: في بعض الحالات، يقوم الأفراد بالاستيلاء على الأراضي الزراعية أو الغابات التابعة للدولة بهدف إزالة الأشجار أو تغيير الاستخدامات، مما يهدد البيئة ويؤثر على التنوع البيولوجي.

3 – الأضرار الناتجة عن الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

يتسبب الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة في العديد من الأضرار الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، التي تؤثر على المجتمع ككل:

أ – الأضرار الاقتصادية

ويشمل ذلك الزراعة غير القانونية أو البناء العشوائي على الأراضي المخصصة للزراعة أو التعمير، مما يؤدي إلى تدهور الأرض وتقليص الإنتاجية الزراعية، والاستيلاء على الأراضي يضر بالقدرة على تخطيط استخدام الأراضي بشكل منظم، ويؤدي إلى ضياع القيمة الاقتصادية للأراضي الوطنية.

ب – الأضرار الاجتماعية

انتشار العشوائيات: يؤدي الاستيلاء غير المشروع على الأراضي إلى إنشاء مناطق عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية، مما يزيد من مشاكل التهجير و الفقار[1].

تفشي الفساد: في بعض الحالات، قد يؤدي الاستيلاء على أراضي الدولة إلى التواطؤ بين بعض الموظفين العموميين والمستولين على الأراضي، مما يساهم في تفشي الفساد الإداري.

[1]– عمر حمدي باشا ، المرجع السابق ، ص 88

ج – الأضرار البيئية

تدهور البيئة: التعدي على الأراضي الزراعية أو غابات الدولة يؤثر سلبًا على البيئة الطبيعية من خلال الاستنزاف المفرط للموارد الطبيعية أو التلوث.

التصحر: الاستيلاء على الأراضي الزراعية في المناطق الجافة أو شبه الجافة يزيد من مخاطر التصحر ويضر بالأنظمة البيئية المحلية.

4 – العقوبات المقررة للاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

تتضمن التشريعات الجزائرية مجموعة من العقوبات الجزائية لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة، ويشمل ذلك[1]:

أ – العقوبات السالبة للحرية

الحبس: تنص القوانين على فرض عقوبات حبسية على الأفراد الذين يقومون بالاستيلاء على أراضي الدولة بشكل غير قانوني، وتختلف المدة وفقًا لخطورة الفعل.

الاعتقال المؤقت: في بعض الحالات، قد يُحتجز المخالفون في السجون أو يتم إيقافهم لفترة معينة بانتظار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ب – الغرامات المالية

يتم فرض غرامات مالية على الأفراد الذين يستولون على الأراضي العامة، وتعتبر هذه الغرامات وسيلة للردع والحد من التعديات.

[1] – بوزيد فتيحة ، التعدي على العقار العمومي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 10، 2021، ص ص. 71–74.

ج. – إجراءات الهدم أو الإزالة

في حال كان التعدي قد شمل بناء غير قانوني على الأراضي العامة، يتم إصدار أوامر بالهدم لإزالة التعديات وإعادة الأراضي إلى حالة قانونية.

د – إعادة الأراضي إلى ملك الدولة

يُعتبر الاستيلاء على الأراضي العامة من التصرفات غير القانونية، وبالتالي يتم اتخاذ إجراءات لإعادتها إلى ملكية الدولة، في حالة وجود استيلاء غير مشروع عليها.

5 – دور السلطات في مكافحة الاستيلاء غير المشروع

تتمثل الجهات المسؤولة عن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة في:

أ – **السلطات القضائية:** تتولى المحاكم البت في القضايا المتعلقة بالتعدي على الأراضي وتطبيق العقوبات المقررة.

ب – **الإدارة المحلية:** تعمل البلديات والمصالح العقارية على رصد التعديات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاستيلاء غير المشروع.[1]

ج – **الشرطة:** تساعد الشرطة في تنفيذ الأوامر القضائية المتعلقة بإزالة التعديات أو القبض على المخالفين.

الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة يعد جريمة خطيرة تؤثر على الاقتصاد، المجتمع، و البيئة. لذلك، من الضروري أن تكون هناك آليات رادعة و تشريعات صارمة لضمان حماية هذه الأراضي من التعديات، وتعزيز الرقابة على التصرفات في الأراضي العامة لضمان استغلالها بطريقة قانونية و مستدامة.

[1]– أعمر عريشي ،القواعد القانونية التي تحكم الأنظمة العقارية في الجزائر المجلة القضائية، العدد2 ،2003م،ص24.

الفرع الثاني: البناء والتشييد غير القانوني على أراضي الدولة

يُعد البناء والتشييد غير القانوني على أراضي الدولة من بين الجرائم الأكثر شيوعًا التي تهدد استقرار النظام العقاري في الجزائر، ويشكل انتهاكًا صريحًا للقوانين والتشريعات المنظمة لاستخدام الأراضي، يعتبر هذا النوع من التعدي من أكبر التحديات التي تواجه الإدارة الجزائرية في مسعى الحفاظ على أراضي الدولة وتنظيم استخدامها. يشمل البناء غير الشرعي إقامة منشآت سكنية أو تجارية على الأراضي العامة أو الزراعية دون إذن أو ترخيص قانوني من السلطات المختصة.[1]

1 - تعريف البناء والتشييد غير القانوني

يشير البناء غير القانوني إلى إقامة منشآت، سواء كانت سكنية أو تجارية أو صناعية، على أراضي الدولة دون الحصول على التصاريح القانونية اللازمة أو التراخيص من السلطات المحلية. ويشمل هذا النوع من التعدي الإنشاءات غير المرخصة على الأراضي المخصصة للأغراض العامة مثل الأراضي الفلاحية أو الحضرية أو تلك التي تملكها الدولة.

2 - أنواع البناء غير القانوني على أراضي الدولة

يتخذ البناء غير القانوني على أراضي الدولة عدة أشكال، من بينها:

أ- **البناء العشوائي على الأراضي الفلاحية** : يتمثل في قيام الأفراد أو الجماعات ببناء مساكن أو منشآت على الأراضي المخصصة للزراعة أو لأغراض فلاحية دون الحصول على ترخيص من السلطات المحلية. يشكل ذلك خطرًا كبيرًا على الأمن الغذائي للبلاد وعلى البيئة[2].

[1]- فاضل خمار، الجرائم الواقعة على العقار، بدون طبعة ، دار هومة للنشر والطباعة ، الجزائر، 2006م ، ص23

[2]- حمدي باشا و ليلى زروقي ، المرجع السابق ،ص ص89-90.

ب- البناء العشوائي في المناطق الحضرية : البناء غير المرخص في المناطق الحضرية على أراضي مملوكة للدولة، حيث يقوم الأفراد أو الشركات بإقامة منشآت سكنية أو تجارية في مناطق غير مخصصة للبناء أو في مناطق محمية.

ج- البناء على الأراضي المخصصة للمنفعة العامة : يشمل البناء على الأراضي العامة مثل الحدائق أو المساحات الخضراء أو الأراضي المخصصة للبنية التحتية أو المرافق العامة. يشكل هذا نوعًا من الاستيلاء غير القانوني على الأراضي المخصصة للصالح العام.

د – البناء على الأراضي المتاخمة للغابات أو المناطق المحمية: يشمل ذلك إنشاء منشآت سكنية أو تجارية في الأراضي المتاخمة للغابات أو المناطق ذات الطابع البيئي، مما يعرض هذه المناطق للخطر ويؤثر سلبًا على التنوع البيولوجي.

3 – الأضرار الناتجة عن البناء غير القانوني على أراضي الدولة

أ – الأضرار الاقتصادية

1 – إهدار الأراضي الفلاحية: تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية أو تجارية يؤدي إلى تقليص الأراضي الصالحة للزراعة، مما يهدد القطاع الزراعي والإنتاج المحلي.

2 – فقدان قيمة الأراضي العامة: البناء غير القانوني يؤدي إلى تغيير طبيعة الأرض، مما يؤدي إلى فقدان القيمة الاقتصادية للأراضي التي كانت مخصصة للأنشطة العامة.

3 – إعاقة التخطيط العمراني: إنشاء مبانٍ غير مرخصة يعيق خطط التهيئة والتعمير في المدن والمناطق الريفية، مما يخلق تحديات في تنظيم المساحات واستخدام الأراضي. [1]

[1]– عبد الحفيظ بن عبيدة ، إثبات الملكية العقارية و الحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري ، دار هومة ، الجزائر , 2002 ، ص 18.

ب- الأضرار الاجتماعية

1 - انتشار العشوائيات: البناء غير القانوني على الأراضي العامة يؤدي إلى نشوء مناطق عشوائية تفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل الكهرباء، الماء، و الصرف الصحي، مما يزيد من المشاكل الاجتماعية.

2 - زيادة الفقر والتهميش: يساهم البناء غير القانوني في ظهور أحياء فقيرة أو مناطق مهمشة، حيث يفتقر السكان إلى خدمات كافية مما يؤدي إلى تفشي الفقر و البطالة.[1]

ج - الأضرار البيئية

1 - تدهور البيئة: البناء على الأراضي الزراعية أو المحمية يؤثر بشكل كبير على التوازن البيئي. يؤدي هذا إلى تقليص المساحات الخضراء و استنزاف الموارد الطبيعية.

2 - التلوث البيئي: في بعض الأحيان، يؤدي البناء غير القانوني إلى تلوث المياه أو الهواء، خاصة في المناطق التي لم تكن مهيأة للبناء الصناعي أو السكني.

د - العقوبات المقررة للبناء غير القانوني على أراضي الدولة

تفرض التشريعات الجزائرية عقوبات صارمة ضد البناء غير الشرعي على أراضي الدولة، وتختلف العقوبات وفقًا لنوع المخالفة وظروفها:

1 - العقوبات السالبة للحرية: يعتبر البناء على أراضي الدولة بدون ترخيص أو إقامة منشآت غير قانونية جريمة تستوجب عقوبة السجن. وتختلف مدة السجن حسب درجة المخالفة و تكرارها.

[1]- حمدي باشا عمر، حماية الملكية العقارية الخاصة ، المرجع السابق ، ص 131

2 – الغرامات المالية: يُمكن أن تفرض غرامات مالية على الأفراد أو الكيانات التي تقوم بالبناء غير القانوني على أراضي الدولة. وتتراوح الغرامات حسب حجم المخالفة وقيمة الأرض المتعدى عليها.

3 – إجراءات الهدم: في حال ثبت أن البناء قد تم بشكل غير قانوني، فإن السلطات تكون ملزمة باتخاذ إجراءات الهدم لإزالة المنشآت المخالفة، وإعادة الأراضي إلى وضعها القانوني.

4 – إعادة الأراضي إلى ملك الدولة : يتم إعادة الأراضي التي تم البناء عليها إلى ملكية الدولة، حيث تُستخدم لأغراض المنفعة العامة.[1]

هـ – الجهات المسؤولة عن مواجهة البناء غير القانوني

تتعدد الجهات المسؤولة عن مراقبة ومكافحة البناء غير القانوني على أراضي الدولة، وتتمثل هذه الجهات في:

1 – السلطات المحلية:

تمثل البلديات والمجالس المحلية دورًا رئيسيًا في رصد المخالفات ومراقبة عمليات البناء، حيث تُصدر التراخيص وتتابع التصاريح. في حالة التعدي على الأراضي، تقوم هذه الجهات بالتعاون مع السلطات الأخرى باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين.

2 – الشرطة: تتدخل الشرطة لتطبيق الأوامر القضائية، خاصة في حالة الحاجة إلى تنفيذ أوامر الهدم أو إزالة التعديات.

3 – السلطات القضائية: تبت المحاكم في القضايا المتعلقة بالبناء غير الشرعي، وتحدد العقوبات المناسبة بناء على القانون.

[1]– ليلى زروقي ، المرجع السابق ، ص 10 .

4 – إدارة الأملاك الوطنية: تقوم إدارة الأملاك الوطنية بالتحقق من حيازة الأراضي و استغلالها وفقًا للقوانين المعمول بها، كما تشارك في استعادة الأراضي المتعدى عليها.

البناء غير القانوني على أراضي الدولة يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن العقاري، ويؤدي إلى تدهور الاقتصاد و المجتمع و البيئة. لذا يجب اتخاذ إجراءات قانونية صارمة من خلال تطبيق العقوبات المناسبة على المخالفين، مع تعزيز الرقابة و المتابعة من قبل الجهات المعنية لضمان حماية أراضي الدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: العقوبات المقررة للاعتداء على أراضي الدولة

تعد أراضي الدولة من الموارد الحيوية التي تشكل أساسًا للاقتصاد الوطني ولها دور حاسم في تنظيم التعمير، حماية البيئة، و دعم التنمية المستدامة. لذا، فقد حرص المشرع الجزائري على وضع قوانين صارمة تهدف إلى حماية هذه الأراضي من أي اعتداءات أو استيلاء غير مشروع. يعتبر الاعتداء على أراضي الدولة، سواء عن طريق الاستيلاء عليها أو البناء غير القانوني أو التعدي على ملكيتها، من الجرائم الخطيرة التي تهدد توازن النظام العقاري في الجزائر.[1]

من أجل مواجهة هذه الجرائم، وضع المشرع الجزائري مجموعة من العقوبات الجزائية التي تهدف إلى ردع المخالفين و حماية حقوق الدولة. يتناول هذا المطلب العقوبات المقررة في التشريع الجزائري لمكافحة هذه الأفعال، موضحًا مدى صرامتها في التصدي للاعتداءات على أراضي الدولة. سنستعرض في هذا المطلب، بشكل مفصل، أنواع العقوبات التي يتعرض لها المخالفون، والتي تتراوح بين العقوبات السالبة للحرية، الغرامات المالية، إجراءات الهدم، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى إعادة الأراضي إلى ملك الدولة.

[1]– عنان حمد النور – لقريز خمتار، المرجع السابق ،ص 36.

يأتي هذا المطلب في إطار فهم أهمية حماية أراضي الدولة باعتبارها جزءًا من الممتلكات العامة، ولضمان الاستفادة القانونية والعادلة منها في سياق التنمية الشاملة.

الفرع الأول: العقوبات الجزائية (الغرامات، الحبس، المصادرة)

يُعتبر الاعتداء على أراضي الدولة من الجرائم الخطيرة التي يعاقب عليها التشريع الجزائري بشكل صارم، بهدف الحفاظ على سلامة الأملاك الوطنية وتنظيم استغلال الأراضي بما يضمن المصلحة العامة. يشمل الاعتداء على أراضي الدولة العديد من الأفعال مثل الاستيلاء غير المشروع، البناء العشوائي، التعدي على الأراضي الفلاحية أو التجارة بها دون ترخيص، ومن أجل مكافحة هذه الجرائم، فرض المشرع الجزائري مجموعة من العقوبات الجزائية التي تتنوع بين الغرامات، الحبس، و المصادرة.[1]

1- الغرامات المالية

تعد الغرامات المالية من أكثر العقوبات شيوعًا في حالة الاعتداء على أراضي الدولة، حيث يُفرض على الأفراد أو الشركات التي تقوم بتعديل استخدام الأراضي أو البناء عليها دون ترخيص أو في مناطق غير مخصصة للبناء غرامات مالية. وتعتبر هذه الغرامات بمثابة عقوبات ردعية تهدف إلى ردع المخالفين و الحد من التعديات على الأراضي العامة. [2]

أ - الغرامات في حالات البناء غير القانوني

في حالة بناء منشآت غير مرخصة على أراضي الدولة، يفرض القانون الجزائري غرامات مالية تتراوح بين عدة ملايين من الدنانير حسب خطورة المخالفة وحجم البناء. كما يمكن فرض غرامات إضافية تتعلق بإزالة التعديات التي تم بناؤها.

[1]- محمد علي السالم عباد الحلبى، شرح قانون العقوبات – قسم عام – دار الثقافة للنشر و التوزّيع ، ص 115.

[2]- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، طبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ،ص 441..

ب – الغرامات في حالات الاستيلاء على الأراضي

بالإضافة إلى الغرامات المفروضة على البناء غير القانوني، يمكن فرض غرامات على الأفراد الذين يقومون بالاستيلاء على أراضي الدولة بشكل غير قانوني، خاصة في حال كانت الأراضي مخصصة لأغراض عامة أو محميات بيئية. وتعتبر هذه الغرامات جزءًا من الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى ردع المخالفين.

2 – العقوبات السالبة للحرية (الحبس)

عند وقوع جرائم الاعتداء على أراضي الدولة في حالات أكثر خطورة، مثل التواطؤ أو الإهمال المتعمد في التعدي على الأراضي العامة، قد يقرر القضاء الجزائري فرض عقوبات سالبة للحرية (أي عقوبات تتضمن الحبس).[1]

أ– الحبس في حالة الاستيلاء على أراضي الدولة

يعتبر الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة جريمة يعاقب عليها بالحبس لفترات تتراوح بين عدة أشهر إلى عدة سنوات، حسب حجم المخالفة و الضرر الذي ألحقته بالدولة أو بالغير، كما تُعتبر الجرائم التي تشمل التلاعب أو تزوير المستندات للحصول على رخص زائفة للبناء على الأراضي العامة من الحالات التي تستوجب العقوبات السالبة للحرية.

ب– الحبس في حالة التواطؤ مع المخالفين

قد يُعاقب الموظف العمومي أو الأفراد الذين يتواطؤون مع المخالفين، سواء كان ذلك عن طريق التستر أو التسهيل للبناء غير القانوني أو الاستيلاء على أراضي الدولة، بالحبس. هذه العقوبة تهدف إلى محاربة الفساد الإداري ومنع أي تواطؤ يؤدي إلى تدمير أملاك الدولة.

[1]– أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، المرجع السابق، ص 242.

ج – الحبس في حالة الإهمال الوظيفي

يمكن أن يواجه الموظف العمومي الذي يتقاعس عن أداء واجبه في منع التعديات على أراضي الدولة عقوبة الحبس، في حال ثبت أن تقاعسه أدى إلى انتشار التعديات أو إلحاق ضرر بالأراضي العامة.

3 – المصادرة

تُعد المصادرة واحدة من العقوبات المهمة التي قد تُفرض في حالة الاعتداء على أراضي الدولة، حيث يقوم القضاء بمصادرة الأراضي التي تم التعدي عليها، وإعادتها إلى ملك الدولة. وهذه العقوبة تشمل:

أ – مصادرة الأراضي المستولى عليها

في حال تم الاستيلاء غير المشروع على أراضٍ مملوكة للدولة، يُحكم على المخالف بإعادة الأرض إلى ملك الدولة مع مصادرتها. يشمل ذلك الأراضي التي تم استخدامها لأغراض غير قانونية، مثل بناء منشآت سكنية أو تجارية في مناطق غير مرخصة[1].

ب – مصادرة المنازل أو المنشآت غير القانونية

في حال تم بناء منشآت غير مرخصة على أراضي الدولة، يمكن أن يشمل حكم القضاء محو التعدي عن طريق إزالة المباني و مصادرة الأجزاء التي تم استخدامها بشكل غير قانوني. في بعض الحالات، قد يتضمن الحكم إزالة المباني غير القانونية على نفقة المخالف.

[1]– أحمد عبد الظاهر الطيب، إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008 ، ص ص 70–71.

4 – التنفيذ الفوري للعقوبات

من جهة أخرى، يحتم القانون الجزائري أن يتم تنفيذ هذه العقوبات على الفور عندما يتقرر ذلك من قبل السلطات القضائية على سبيل المثال، يمكن تنفيذ أوامر الهدم أو إخلاء الأراضي فور صدور حكم قضائي في هذا الشأن[1].

5 – دور القضاء والسلطات الإدارية في تطبيق العقوبات

أ – القضاء الجزائري

يلعب القضاء دورًا حاسمًا في فرض العقوبات على الأفراد الذين يعتدون على أراضي الدولة. وعادةً ما يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التي تبت في القضايا المتعلقة بالاستيلاء غير القانوني أو البناء غير المرخص، ويتخذ قراراته وفقًا لما تنص عليه القوانين المتعلقة بحماية أراضي الدولة.

ب – السلطات المحلية والإدارية

تعمل السلطات المحلية و الإدارية على مراقبة وتوثيق التعديات على أراضي الدولة، ولديها دور أساسي في إصدار أوامر الهدم أو إيقاف العمل في المنشآت غير القانونية. كما تقوم هذه الجهات بمساعدة القضاء في تنفيذ العقوبات.

العقوبات المقررة للاعتداء على أراضي الدولة، والتي تشمل الغرامات المالية، العقوبات السالبة للحرية، و المصادرة، تهدف إلى ردع المخالفين وضمان حماية الممتلكات العامة. تعتبر هذه العقوبات من الأدوات القانونية الفعالة في مكافحة التعديات على الأراضي المملوكة للدولة،

[1]– سمّير عاتبة ، شرح قانون العقوبات القسم العام، المؤسسة الجامعّة للدراسات و النشر و التوزّع، طبعة منقعة و معدلة 1418 – 1998م ،ص 28.

وهي تتماشى مع السياسة العامة للدولة في تنظيم استغلال الأراضي بما يخدم المصلحة العامة و التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: التدابير الوقائية والإدارية

تعد التدابير الوقائية والإدارية من أبرز الأدوات التي تستخدمها السلطات العامة لمنع الاعتداء على أراضي الدولة قبل وقوعه أو للحد من تأثيراته السلبية في حال وقوعه. تهدف هذه التدابير إلى حماية الممتلكات العامة، تنظيم استغلال الأراضي بشكل قانوني، و ضمان استفادة المواطنين من الأراضي العامة بطريقة عادلة.

في إطار مكافحة التعديات على أراضي الدولة، تقوم السلطات الإدارية بالعديد من الإجراءات الوقائية التي تركز على التحكم في عملية توزيع الأراضي، و رصد أي محاولات للبناء غير القانوني، إضافة إلى اتخاذ إجراءات لمنع الاستيلاء غير المشروع على هذه الأراضي[1].

1 – التدابير الوقائية

تتمثل التدابير الوقائية في الإجراءات التي تهدف إلى منع وقوع التعديات على أراضي الدولة قبل حدوثها، أي في مرحلة الوقاية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ- الرقابة الميدانية المستمرة

تقوم السلطات المحلية بتكثيف الرقابة الميدانية على الأراضي العامة لضمان عدم حدوث تعديات أو بناء غير قانوني. يشمل ذلك رصد الأراضي المخصصة للاستخدامات الزراعية أو الحضرية أو البيئية، والتأكد من أنه يتم استخدامها بما يتوافق مع الخطط العمرانية.

[1]– حسين عبد العال محمد ، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة و القانون الإداري ، 2004م ، ص 55.

ب – إعداد المخططات التوجيهية

من أجل تنظيم الاستخدام العقاري للأراضي الوطنية، تقوم السلطات المختصة بإعداد المخططات التوجيهية أو الخرائط العمرانية التي تحدد كيف يمكن استخدام الأرض (للأغراض السكنية، الفلاحية، الصناعية، أو العامة). هذا يساعد في تحديد الاستخدامات القانونية للأراضي والحد من التعديات عليها[1].

ج. التوعية القانونية

تهدف التوعية القانونية إلى إعلام المواطنين والمستثمرين بالأحكام القانونية المتعلقة باستخدام الأراضي. ويتم ذلك من خلال حملات تثقيفية وتنظيم دورات تدريبية تهدف إلى تعزيز الوعي القانوني بين الفئات المختلفة، مما يسهم في تقليل المخالفات والتعديات على أراضي الدولة.

د – إصدار التصاريح اللازمة

تسعى السلطات المحلية إلى التأكد من أن أي بناء أو مشروع على أراضي الدولة يتم بموافقة مسبقة و تصريح قانوني. وفي هذا الإطار، يتم تشديد الرقابة على الترخيص بالبناء أو بالاستفادة من الأراضي العامة، ويُمنع البناء في المناطق غير المسموح بها.

2 – التدابير الإدارية

تتمثل التدابير الإدارية في الإجراءات التي تتخذها السلطات الإدارية لإدارة الأراضي العامة وضمان تطبيق القوانين المتعلقة بحمايتها. هذه التدابير تركز على التنظيم و الإشراف المستمر على أراضي الدولة.

[1]– حسين عبد العال محمد ، المرجع السابق، ص 55.

أ- إصدار قرارات الهدم والمصادرة

في حالة حدوث تعديات أو بناء غير قانوني على أراضي الدولة، تقوم السلطات المعنية، مثل البلديات أو الدوائر، بإصدار قرارات هدم أو مصادرة الأراضي. في هذه الحالة، تكون الأراضي التي تم البناء عليها بشكل غير قانوني تحت تصرف السلطات لإزالتها وإعادتها إلى حالة الاستخدام المقررة. [1]

ب- إجراءات متابعة ورصد التعديات

من خلال آليات المتابعة، تراقب السلطات المحلية باستمرار الوضع العقاري في الأراضي التابعة للدولة. يشمل ذلك التفتيش المستمر على الأراضي الفلاحية و الحضرية للتأكد من أن أي تعدٍ يتم رصده في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات المناسبة قبل أن يتوسع البناء غير القانوني.

ج - تنظيم الاستفادة من الأراضي

تقوم السلطات الإدارية بتنظيم استفادة الأفراد من الأراضي العامة من خلال منح التراخيص و التصاريح اللازمة لاستخدامها وفقًا للغرض المخصص لها. تُصدر هذه السلطات أيضًا قرارات لتنظيم الملكية العقارية للحد من التجاوزات المحتملة.

د - التنسيق بين الجهات المختلفة

تعمل الجهات الإدارية المختلفة، مثل البلديات، الشرطة، إدارة الأملاك الوطنية، و الإدارة المحلية، بشكل منسق لمكافحة التعديات. التنسيق بين هذه الجهات يساعد في سرعة اكتشاف التعديات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

[1]- بركاهم سمية لنقار، منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة، الطبعة الأولى، الوطني للأشغال التربوية،2004م ، ص 66.

هـ - الحماية الفعالة للأراضي الزراعية

لحماية الأراضي الفلاحية التي تشكل جزءًا كبيرًا من أراضي الدولة، تسعى السلطات إلى اتخاذ إجراءات وقائية من خلال تحديد مناطق محمية أو مناطق مخصصة للاستخدام الزراعي، ومنع أي استخدام غير قانوني لهذه الأراضي أو تحويلها إلى مناطق سكنية أو تجارية.[1]

3 - الآليات القانونية للمحاسبة

أ - إجراءات الإبلاغ والمراجعة

تتمثل إحدى الآليات القانونية في إجراءات الإبلاغ التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن أي تعديات على أراضي الدولة. يتم ذلك عبر الخطوط الساخنة أو من خلال البلديات أو الإدارات المحلية.

ب - تفعيل الرقابة القضائية

إذا لم تنجح الإجراءات الوقائية والإدارية في الحد من التعديات، يمكن تفعيل الرقابة القضائية، حيث ترفع القضايا إلى المحاكم المختصة، التي تتخذ قرارات بشأن إزالة التعديات وتطبيق العقوبات القانونية ضد المخالفين.

تُعتبر التدابير الوقائية والإدارية جزءًا أساسيًا من سياسة الدولة لحماية أراضي الدولة وضمان استخدامها بشكل قانوني. تشمل هذه التدابير الرقابة، التوعية، التنظيم، و الإجراءات الإدارية لضمان منع التعديات على الأراضي العامة وحمايتها من أي استغلال غير قانوني.

[1]- عمر يحياوي ، المرجع السابق ، ص 130.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة

تُعد أراضي الدولة جزءًا لا يتجزأ من الأملاك الوطنية التي تمثل ركيزة سيادية للدولة، ووسيلة لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية. ونظرًا لأهميتها، فقد أحاطها المشرّع الجزائري بمجموعة من الآليات القانونية الرامية إلى تأمينها ضد أي شكل من أشكال التعدي أو الاستغلال غير المشروع. وعلى رأس هذه الآليات تبرز **الحماية الجزائية**، باعتبارها وسيلة فعالة لردع المخالفين، من خلال تقنين أفعال مجرّمة ومعاقبة مرتكبيها[1].

وقد تم تعزيز هذه الحماية من خلال إصدار القانون رقم 23-18 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023 [2]، الذي يكرّس جملة من التدابير الوقائية والزجرية المتعلقة بأراضي الدولة، ويحدّد بدقة صور الاعتداء عليها، ويقرّ الجزاءات المناسبة. كما تتعزز هذه الحماية بمواد القانون الجزائي العام، لاسيما تلك المتعلقة بالاعتداء على الأملاك العمومية والاحتلال غير المشروع والاحتيال العقاري.

لكن تفعيل هذه الحماية لا يتم بمجرد النص القانوني، بل يتطلب تضافر جهود السلطات القضائية، والإدارية، والأمنية، إلى جانب وعي المواطنين بخطورة التعدي على الممتلكات العامة، ما يستوجب وضع آليات فعالة للتبليغ، والتحقيق، والمتابعة القضائية، والتنفيذ الصارم للعقوبات.

آليات تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة تتنوع بين الإجراءات القانونية، التنسيق بين الجهات القضائية، تنفيذ العقوبات، ومتابعة تنفيذ القوانين الخاصة بحماية الأملاك الوطنية.

[1] – أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 441.

[2] – القانون رقم 23-18 المؤرخ في 28 نوفمبر 2023، المتعلق بالتدابير الوقائية والزجرية الخاصة بأراضي الدولة، ج.ر.ج.ج، 2023.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الآليات الجزائية التي يتم تفعيلها لحماية أراضي الدولة، مع التركيز على دور القضاء، السلطات التنفيذية، والإدارات المعنية في مواجهة هذه التعديات.[1]

المطلب الأول: دور القضاء في تطبيق الحماية الجزائية

يُعد القضاء أحد الأعمدة الأساسية في تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة، حيث يقوم بممارسة سلطاته لحماية الأملاك الوطنية وضمان احترام القوانين المتعلقة بحمايتها من التعديات. في هذا السياق، يتحمل القضاء مسؤولية كبيرة تتمثل في التحقيق في الجرائم المتعلقة بالأراضي العامة، تطبيق العقوبات الجزائية، و ضمان تنفيذ قرارات المحكمة بشأن التعديات على أراضي الدولة.[2]

الفرع الأول: متابعة الجناة ومعاقبتهم – الحماية الجزائية لأراضي الدولة

تعتبر متابعة الجناة ومعاقبتهم جزءًا أساسيًا من الحماية الجزائية لأراضي الدولة، حيث أن هذا الإجراء يهدف إلى ردع التعديات على الأملاك العامة واستعادة حقوق الدولة التي تم المساس بها. ينطوي ذلك على التحقيق و المتابعة القضائية للمخالفين بهدف تطبيق العقوبات المناسبة المنصوص عليها في التشريعات الجزائرية المتعلقة بحماية أراضي الدولة. في هذا السياق، يتحمل القضاء و الجهات التنفيذية مسؤوليات كبيرة لضمان تنفيذ القانون بصرامة وحماية الممتلكات العامة.

اهتم المشرع الجزائري عقب الاستقلال بتنظيم القواعد القانونية التي تحكم الأملاك الوطنية في العديد من النصوص، وذلك بالنظر لأهميتها القصوى كثروة غير قابلة للتجديد وكركيزة من الركائز المعول عليها في تشجيع وترقية الاستثمار ودفع عجلة التنمية في إطار

[1]– وهيبة جيدل، الحماية الجزائية للمال العام في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، .2018 ، ص 44.

[2]– زايدي محمد، حماية الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص إدارة عامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم احلقوق،2017 ، ص 78.

التنمية المستدامة، من خلال سن أحكام قانونية تتعلق بمختلف الأملاك سواء كانت وطنية عمومية أو أملاك عمومية خاصة، ودون أن يغفل خصوصا عن وضع قواعد حمائية لمواجهة أي تعدي قد يصيب هذه الأملاك من طرف الغير، سيما ما يتعلق بأحكام القانون 18-23 المتعلق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها المؤرخ في 28/11/2023، الذي جاء في 30 مادة قانونية مقسمة عبر خمسة فصول، ويهدف حسب ما ورد بالمادة الأولى منه إلى: "يهدف هذا القانون إلى حماية أراضي الدولة والمحافظة عليها. [1]

1 - متابعة الجناة في قضايا التعدي على أراضي الدولة

المرحلة الأولى في متابعة الجناة تبدأ عند اكتشاف التعدي على أراضي الدولة، ويكون من مسؤولية السلطات المختصة (مثل الشرطة القضائية، البلديات، المصالح الجغرافية ...) متابعة الأفراد المتورطين في التعديات. تتم هذه المتابعة وفقًا لعدة خطوات:

أ - تحقيقات الشرطة القضائية

عند تلقي شكاوى أو بلاغات بخصوص التعدي على أراضي الدولة، تبدأ الشرطة القضائية في التحقيق بالواقعة، ويتمثل دورهم في:

- جمع الأدلة والوثائق التي تدعم وجود التعدي على الأراضي.
- استجواب المشتبه بهم وجمع الشهادات من الشهود الذين قد يكونون على دراية بالتعدي.
- إعداد ملف تحقيق مرفق بالدلائل المادية لتقديمه إلى النيابة العامة.

[1]- يايسن مزوزي. الحماية الجزائية لأراضي الدولة في إطار القانون 23 -18 .مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول ظاهرة التعدي على الأملاك الوطنية وآليات المجابهة في ظل أحكام القانون 23-18 المؤرخ في 11/28 /2023 ،المنظم من قبل مجلس قضاء سطيف، 02 . 2024/02/28 .

ب – النيابة العامة

النيابة العامة تلعب دورًا مهمًا في متابعة القضايا المتعلقة بالتعدي على أراضي الدولة، حيث تتولى ما يلي:

– فتح التحقيقات بناءً على بلاغات المشتبه فيهم.

– إحالة الجناة إلى القضاء في حالة كفاية الأدلة.

– مراقبة سير الإجراءات القضائية لضمان سرعة وفعالية المحاكمة.

ج – التنسيق بين الجهات المختصة

تعمل الشرطة، البلديات، المصالح العقارية معًا لضمان تسريع عملية متابعة الجناة في حالة التعدي على أراضي الدولة. يتطلب ذلك تبادل المعلومات بين الجهات القضائية و الإدارية لتحديد أماكن التعديات ومدى تأثيرها على الأراضي الوطنية.[1]

2 – التحقيق القضائي والمتابعة أمام المحكمة

بمجرد أن تبدأ النيابة العامة التحقيقات، وتحال القضية إلى المحكمة الجزائية، يتولى القضاء متابعة القضايا المتعلقة بالتعدي على أراضي الدولة.

أ – التقديم إلى المحكمة

المخالفون الذين ارتكبوا جرائم تتعلق بتعديهم على أراضي الدولة يُحاكمون أمام المحاكم الجزائية المختصة، حيث يتم:

– إجراء محاكمة علنية يتولى فيها القاضي الاستماع إلى الأدلة والشهادات.

[1]– حنان خوايجية سميحة ، قيود الملكية العقارية الخاصة ، مذكرة ماجستير في القانون العقاري ، كلية الحقوق 1 ، جامعة قسنطينة ، 2008 ، ص 88.

– تقديم المشتبه بهم للعدالة في حالة اكتشاف التعدي، مع عرض الأدلة التي توضح الجريمة.

– البت في القضايا وفقًا للقوانين الجزائية المعمول بها، والتي تحدد العقوبات المناسبة.[1]

ب – العقوبات الجزائية المقررة

في حالة إدانتهم، يتخذ القضاء الجزائري قراراته بناءً على الأحكام القانونية المقررة في مثل هذه القضايا. تشمل العقوبات الجزائية التي يمكن فرضها:

***الحبس:** قد يُحكم على الجناة بعقوبة الحبس في حال ثبت تورطهم في التعديات على الأراضي.

***الغرامات المالية:** بالإضافة إلى العقوبات السالبة للحرية، يمكن أن تُفرض غرامات مالية على المخالفين لتغطية تكلفة الأضرار التي لحقت بالأراضي أو للمساهمة في استعادة حقوق الدولة.

***المصادرة:** يتم مصادرة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية، وتعود إلى الملك العام بعد الحكم القضائي.

***الهدم:** يمكن أن تصدر المحكمة قرارات هدم للمباني أو المنشآت التي تم بناؤها بشكل غير قانوني على أراضي الدولة.[2]

ج – إجراءات تنفيذ الأحكام

في حال صدور حكم قضائي بالإدانة، يقوم القضاء بالإشراف على تنفيذ العقوبات. تشمل هذه الإجراءات:

– تنفيذ قرار الحبس للمخالفين.

[1]– محمد نذير عماري ، الحماية الجزائية للملكية العقارية ، مذكرة ماستر في قانون جنائي للأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي ، 2013–2014 ، ص 72.

[2]– ليلى زروقي و حمدي باشا ، المرجع السابق ، ص 55.

- إزالة البناء غير القانوني والقيام بعملية الهدم إذا لزم الأمر.

- تنفيذ قرار المصادرة للأراضي المستولى عليها أو العودة بها إلى ملكية الدولة.

د - الإجراءات الإدارية الموازية

قد يتم فرض إجراءات إضافية موازية مثل إلغاء الرخص أو الغرامات الإدارية التي قد تُفرض على الأشخاص الذين حصلوا على تصاريح أو تراخيص غير قانونية للبناء على أراضي الدولة.[1]

3 - التدابير الوقائية والإدارية

إلى جانب العقوبات الجزائية التي يفرضها القضاء، تتخذ السلطات الإدارية إجراءات وقائية تهدف إلى منع التعديات على أراضي الدولة. تشمل هذه التدابير:

أ - الرقابة على التصاريح

تقوم البلديات و الإدارات المحلية بمراقبة طلبات الترخيص للبناء على الأراضي، وكذلك التأكد من أنها تتماشى مع التخطيط العمراني و القوانين المحلية. إذا تبين أن هناك تجاوزات أو تصاريح مزورة، يمكن أن يتم إلغاء الرخص أو اتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين.

ب - الرقابة الميدانية الدورية

تقوم السلطات المحلية و الإدارات العقارية بإجراء جولات ميدانية لتفقد الأراضي والتأكد من أنها لا تتعرض للتعديات. في حال اكتشاف أي تعدي، يتم تنبيه السلطات القضائية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

[1]- محمد نذير عماري ، المرجع السابق ، ص 75.

ج – التوعية العامة

من خلال حملات التوعية، يتم إعلام المواطنين بالمخاطر القانونية المترتبة على التعدي على أراضي الدولة، وتشجيعهم على الامتثال للقوانين.

4 – التحديات التي تواجه متابعة الجناة

بالرغم من الإجراءات المتخذة، لا يزال هناك العديد من التحديات في متابعة الجناة ومعاقبتهم، مثل:

- ✓ البيروقراطية في الإجراءات الإدارية قد تؤدي إلى تأخير التحقيقات.
- ✓ التواطؤ بين بعض الموظفين والمخالفين.
- ✓ التحديات التقنية في اكتشاف التعديات على الأراضي التي قد تتم في أماكن نائية أو من خلال أساليب غير تقليدية.

متابعة الجناة ومعاقبتهم تشكل الركيزة الأساسية في الحماية الجزائية لأراضي الدولة. يضطلع القضاء، بالتعاون مع السلطات الأمنية والإدارية، بمسؤولية كبيرة في التحقيق في قضايا التعدي على الأراضي العامة، وضمان تطبيق العقوبات الجزائية المقررة[1]، من الحبس و الغرامات إلى المصادرة و الهدم. تساهم هذه الإجراءات في ردع المخالفين ومنع الاعتداءات المستقبلية على أراضي الدولة.[2]

[1]– . الطيب سماتي ، حماية حقوق ضحية الجريمة خلال الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري ، ط 1 ، البديع للنشر و الخدمات العالمية ، الجزائر ، 2008 ، ص 29.

[2]– أمير خالد عدلي ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، د.ط ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 23.

الفرع الثاني: الاجتهادات القضائية في قضايا التعدي على أراضي الدولة

تُعد الاجتهادات القضائية من أهم المصادر التي تسهم في تفسير وتطبيق القوانين المتعلقة بـ التعدي على أراضي الدولة في التشريع الجزائري. ففي ظل تعقد القضايا المرتبطة بالتعدي على الممتلكات العامة و الأراضي الوطنية، توفر المحاكم و القضاء العديد من الأحكام التي تسهم في توجيه التطبيق السليم للقانون. تتسم هذه الاجتهادات بكونها تُبَيِّنُ آليات التعامل مع المخالفات وكيفية فرض العقوبات، فضلاً عن تحديد مفهوم التعدي على الأراضي و آليات الحماية.

1 – الاجتهادات القضائية في تحديد مفهوم التعدي على أراضي الدولة

تختلف قضايا التعدي على أراضي الدولة من قضية إلى أخرى، حيث تشمل البناء غير القانوني، و الاستيلاء على الأراضي، و التجاوزات التي تتم تحت غطاء رخص غير قانونية. لذلك، تساهم الاجتهادات القضائية في تحديد المفهوم الدقيق للتعدي.

أ – التعدي عن طريق البناء غير القانوني

غالبًا ما يواجه القضاء الجزائري قضايا تتعلق ببناء منشآت على أراضي الدولة دون الحصول على تصاريح قانونية. في هذه القضايا، يعتمد القضاء في اجتهاداته على أن:

– البناء غير المشروع على الأراضي الوطنية يُعتبر تعديًا على الملكية العامة ويخضع للعقوبات الجزائية. [1]

– يتم تحديد العقوبات وفقًا للمخالفات التي ارتكبها الأفراد، سواء أكانت تعديًا صغيرًا أم تعديًا كبيرًا.

[1]– . زكي أبو عامر محمد ، الإجراءات الجزائية ، د . ط ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1994 ، ص 39.

ب – الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة

من أبرز القضايا التي تناولتها الاجتهادات القضائية في الجزائر هي الاستيلاء على الأراضي الفلاحية أو الحضرية. في هذه الحالات،[1] يتم الاعتراف ب حق الدولة في حماية أراضيها وفرض عقوبات جزائية على الأفراد الذين يتصرفون في الأراضي العامة بدون وجه حق. وقد قضت المحاكم في بعض الحالات بأن:

– التصرف غير المشروع في أراضي الدولة (مثل البيع أو التحويل إلى ملكية خاصة) يُعد جريمة جنائية.[2]

– يُمكن أن يتم إلغاء العقود الخاصة بالتنازل عن الأرض في حال ثبت أن التصرف تم دون إجراءات قانونية.

2 – الاجتهادات القضائية في فرض العقوبات الجزائية

فيما يخص فرض العقوبات الجزائية على الأفراد المتورطين في التعدي على أراضي الدولة، يعتمد القضاء الجزائري على عدد من المبادئ الأساسية التي تم إقرارها في العديد من الاجتهادات القضائية، والتي تشمل:

أ – الغرامات المالية

في العديد من القضايا، أجاز القضاء فرض غرامات مالية على المخالفين الذين قاموا بالتعدي على أراضي الدولة، وذلك كإجراء ردعي للمعتدين. وقد أصدرت المحاكم اجتهادات تؤكد أن:

[1]– .جيلالي بغدادي ، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية ، د.ط ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، د.ب.ن ، 1996، ص41.

[2]– راضية بن زكري ، الآليات القانونية لحماية الملكية العقارية الخاصة ، مذكرة ماجستير في القانون العقاري ،كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2009–2010 ص 66.

– الغرامات المالية لا تقتصر على الحالات التي يتم فيها البناء غير القانوني فقط، بل تشمل أيضًا التجاوزات المتعلقة بالاستيلاء أو التصرف في الأراضي العامة بدون تصريح.

– الجزاء المالي يعتبر وسيلة فعالة لمنع التعدي على الأراضي ومنع تكرار المخالفات.

ب – المصادرة

في العديد من الاجتهادات القضائية، قامت المحاكم بموافقة المصادرة للأراضي المتعدى عليها باعتبارها ملكًا عامًا. المحاكم أكدت على:

– مصادرة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني تعدّ ضرورة قانونية لاستعادة ملكية الدولة.

– لا يمكن للأفراد المطالبة بحق ملكية الأراضي المستولى عليها في حالة ارتكاب التعدي، ويجب إعادتها إلى الملك العام دون تعويضات.

ج – الحبس والعقوبات السالبة للحرية

في الحالات الأكثر خطورة، مثل التعديات الكبيرة التي تهدد المصلحة العامة أو تتسبب في ضرر بيئي أو اجتماعي، تتخذ المحاكم قرارات بتطبيق عقوبات السجن. أكدت بعض الاجتهادات القضائية على أن[1]:

– عقوبات الحبس قد تكون ضرورية في حالات التعديات المتكررة أو المتعمدة.

– فرض الحرمان من الحقوق المدنية أو العقوبات السالبة للحرية يمكن أن يكون وسيلة لردع المخالفين.

[1]–عبد الله سليمان ، شرح قانون العقوبات الجزائري(القسم العام) ، د. ط ، ج 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص 60.

3 – الاجتهادات القضائية في تطبيق إجراءات الهدم

من أهم القضايا المتعلقة بـ التعدي على أراضي الدولة هي البناء غير القانوني. في هذه الحالات، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات قانونية مثل الهدم لإزالة المنشآت التي تم تشييدها دون تصريح. وتتمثل الاجتهادات القضائية في:

– الهدم يُعد عقوبة ملائمة عندما يتم بناء منشأة على أراضٍ غير مخصصة للبناء أو عندما يتم البناء دون اتباع الإجراءات القانونية.

– في بعض الحالات، يمكن أن تأمر المحكمة بإجراء الهدم الإداري أو القضائي بموجب حكم صادر عن القضاء.[1]

4 – الاجتهادات القضائية في التفسير والتطبيق

تلعب الاجتهادات القضائية دورًا كبيرًا في تفسير و تطبيق القوانين المتعلقة بحماية أراضي الدولة بشكل فعال. من أبرز هذه القضايا:

أ – تفسير النصوص القانونية

تتمثل الاجتهادات القضائية في تفسير النصوص القانونية المتعلقة بحماية أراضي الدولة. على سبيل المثال:

– كيف يُمكن تحديد ما إذا كان البناء غير قانوني يمثل تعديًا؟

– كيفية تحديد حجم الضرر الناجم عن التعدي لتحديد العقوبات المناسبة.

[1]– يحي بكوش ، الأحكام القضائية وصياغتها الفنية ، د .ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ب.ن ، 33.

ب – تطبيق الإجراءات القانونية

قضت العديد من المحاكم بأن:

يجب على السلطات الإدارية أن تتخذ الإجراءات المناسبة من تنفيذ و إزالة التعديات.

المحاكم تضمن تطبيق الإجراءات القانونية بصرامة، ومنع أي تجاوزات قانونية من قبل الأفراد المتورطين في التعديات.

5 – التحديات المتعلقة بالاجتهادات القضائية

رغم دور الاجتهادات القضائية في تطوير قانون حماية أراضي الدولة، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجهها في التطبيق، مثل:

تعدد القوانين: قد يحدث تداخل بين النصوص القانونية المختلفة التي تحكم حماية الأراضي.

التنفيذ الفعال: قد تواجه السلطات القضائية تحديات في ضمان تنفيذ القرارات، خاصة عندما تتعلق بالمصادرة أو الهدم.

التأخير في الإجراءات القضائية: في بعض الأحيان، قد يتسبب البيروقراطية في تأخير تنفيذ العقوبات أو اتخاذ الإجراءات القانونية.

تعد الاجتهادات القضائية حجر الزاوية في تطبيق القوانين المتعلقة بـ التعدي على أراضي الدولة، حيث توفر إرشادات واضحة لكيفية تطبيق العقوبات الجزائية وتنفيذ الإجراءات القانونية. من خلال تفسير النصوص القانونية و إصدار الأحكام المناسبة، يسهم القضاء في ضمان حماية الأراضي العامة من التعديات، ويعزز العدالة في التعامل مع المخالفين.[1]

[1]– أحسن بوسقيعة ، قانون العقوبات مدعم بالاجتهاد القضائي ، د.ط ،. الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، 2000 ، ص 53.

المطلب الثاني: تعزيز الحماية الجزائية من خلال الإصلاحات القانونية

تعد حماية أراضي الدولة من التعديات والبناء غير الشرعي من أبرز القضايا التي تهم التشريع الجزائري، حيث يسعى النظام القانوني إلى ضمان الحفاظ على الأملاك العامة وحمايتها من الاستيلاء غير المشروع. في هذا السياق، تكمن أهمية الإصلاحات القانونية في تعزيز آليات الحماية الجزائية، بما يضمن ردع المخالفين وضمان الامتثال للقانون في مختلف مستويات التعامل مع الأراضي.[1]

وتتطلب الحماية الجزائية من خلال الإصلاحات القانونية ليس فقط تفعيل القوانين الحالية، بل أيضًا تطوير آليات جديدة تتماشى مع التحديات المعاصرة في مجال حماية الأراضي، كالتطورات التقنية، والعولمة، وظهور أساليب جديدة للتعدي على الأراضي الوطنية.

يهدف هذا المطلب إلى استعراض الإصلاحات القانونية التي أُدخلت في التشريع الجزائري لتقوية الحماية الجزائية لأراضي الدولة، مع تسليط الضوء على مدى تأثير هذه الإصلاحات في تحقيق العدالة و الحفاظ على الممتلكات العامة.

الفرع الأول: اقتراح تعديلات قانونية لتعزيز الحماية الجزائية لأراضي الدولة

إن حماية أراضي الدولة في التشريع الجزائري تتطلب تدابير صارمة وفعالة لمكافحة التعديات و البناء غير الشرعي. ومن أجل تعزيز هذه الحماية، يجب تعديل وتطوير بعض القوانين المتعلقة بـ الأملاك الوطنية والتهيئة العمرانية و القوانين الجزائية. وعليه، سنقترح بعض التعديلات القانونية التي من شأنها أن تساهم في تحسين الحماية الجزائية لأراضي الدولة، سواء من خلال زيادة الصرامة في تطبيق العقوبات أو تعزيز الرقابة أو تسهيل الإجراءات القانونية.

[1]- جيلالي بغدادي ، المرجع السابق ،ص45.

1 – تعزيز العقوبات الجزائية المتعلقة بالتعدي على أراضي الدولة

إحدى الطرق الأساسية لتفعيل الحماية الجزائية هي زيادة شدَّة العقوبات ضد المخالفين. بعض الاقتراحات في هذا المجال تتضمن:

أ – رفع العقوبات المالية

من أجل ردع المخالفين الذين يعتدون على أراضي الدولة من خلال البناء غير القانوني أو الاستيلاء عليها، يمكن اقتراح: [1]

– زيادة الغرامات المالية المفروضة على الأفراد الذين يقومون بالبناء على الأراضي الوطنية بدون ترخيص، خاصة في الحالات التي يشكل فيها هذا البناء ضررًا بيئيًا أو اجتماعيًا.

– فرض غرامات تصاعدية بناءً على حجم التعدي على الأراضي الوطنية، بحيث تكون الغرامات أكبر في الحالات التي تشمل البناء على مساحات كبيرة من الأراضي.

ب – تشديد العقوبات السجنية

في الحالات التي يتم فيها التواطؤ مع موظفين عموميين أو القيام بتعديات متكررة، يمكن اقتراح:

– رفع مدة الحبس للمخالفين الذين يثبت أنهم قاموا بالبناء على أراضي الدولة بشكل غير قانوني، لتصل إلى عقوبات السجن لفترات أطول خاصة في الحالات التي تُرتكب فيها جرائم منظمة أو تعديات ضخمة.

– إدخال عقوبات جزائية خاصة لمن يثبت أنه كان على علم بالحصول على رخص غير قانونية أو التواطؤ مع المخالفين.

[1]–زكي أبو عامر محمد ، الاجراءات الجزائية ، د . ط ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1994 ، ص 66.

2. تبسيط وتسهيل الإجراءات القانونية في حماية أراضي الدولة

يجب أن تكون الإجراءات القانونية المتعلقة بالحماية الجزائية واضحة وفعالة لضمان سرعة تنفيذ القرارات، ومن ضمن الاقتراحات[1]:

أ - تسريع إجراءات الهدم للمباني غير القانونية

من أجل تقليص التأخير في إزالة المباني غير القانونية على أراضي الدولة، يمكن اقتراح:

- إجراءات قانونية مبسطة تهدف إلى تسريع إصدار قرارات الهدم في الحالات التي يتم فيها بناء غير قانوني على أراضي الدولة.

- فرض غرامات يومية على المخالفين الذين يرفضون الامتثال لأوامر الهدم، لزيادة الضغط عليهم من أجل إزالة المباني في أسرع وقت ممكن.

ب- توحيد الإجراءات بين الوزارات المختلفة

من أجل ضمان السرعة والتنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية بحماية الأراضي الوطنية، يمكن اقتراح:

- تنسيق أوسع بين الجهات المعنية مثل البلديات، و وزارة التعمير، و وزارة البيئة، و السلطات الأمنية، بحيث يتم تسريع إجراءات اتخاذ القرارات مثل تنفيذ قرارات الهدم أو المصادرة.

- إنشاء لجنة وطنية موحدة تعمل على متابعة التعديات على أراضي الدولة، وتضمن تنسيق العمل بين السلطات المختلفة وتقديم حلول قانونية سريعة.

[1]- أمير خالد عدلي ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، د.ط ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 55.

3 – تعزيز دور الرقابة والشرطة البيئية

إن الرقابة المستمرة و التفتيش الدوري على أراضي الدولة من أهم وسائل الحماية. وبالتالي، يمكن اقتراح:

أ – تعزيز آليات الرقابة الإلكترونية

من أجل رصد التعديات بشكل فعال، يمكن اقتراح:

– استخدام التقنيات الحديثة مثل الخرائط الرقمية و أنظمة المراقبة عبر الأقمار الصناعية لمراقبة الأراضي الوطنية بشكل دقيق، بحيث يتم تحديد التعديات على الأراضي في وقت مبكر.

– إصدار قوانين تسمح باستخدام التكنولوجيا لجمع الأدلة الرقمية من أجل الملاحقة القضائية ضد المخالفين.[1]

ب – توسيع دور الشرطة البيئية

يجب توسيع دور الشرطة البيئية في متابعة المخالفات المتعلقة بالتعدي على أراضي الدولة من خلال:

– تخصيص وحدات خاصة من الشرطة البيئية لمراقبة المناطق الأكثر تعرضًا للتعديات.

– إدخال برامج تدريبية للشرطة البيئية لتعزيز قدراتهم في مراقبة التعديات وتحقيقها بسرعة وكفاءة.

4 – زيادة المساءلة القانونية للموظفين العموميين

من أجل ضمان عدم التواطؤ أو الإهمال من قبل الموظفين المسؤولين عن حماية أراضي الدولة، يمكن اقتراح:

[1]- زكي أبو عامر محمد ، الإجراءات الجزائية ، د . ط ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1994 ، ص39.

أ – فرض عقوبات صارمة ضد الموظفين المتورطين

يمكن تعديل القوانين الخاصة بـ المسؤولية الجنائية للموظفين العموميين بحيث يتم:

– فرض عقوبات جزائية مشددة على الموظفين الذين يثبت تورطهم في التواطؤ مع المخالفين أو الذين يتقاعسون عن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد التعديات على أراضي الدولة.[1]

– فرض عقوبات إضافية مثل الحرمان من الوظيفة أو الإقصاء من المناصب الحكومية على الموظفين المتورطين في قضايا فساد تتعلق بـ التعديات على أراضي الدولة.[2]

ب – إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة فعالية تطبيق القوانين

يمكن إنشاء هيئة رقابية مستقلة تعمل على مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة، بحيث تقوم بدور التحقيق في الشكاوى ضد الإهمال أو التواطؤ من قبل الموظفين العموميين.

5 – التوعية القانونية للمواطنين

الإجراءات القانونية، يجب الاهتمام بتفعيل التوعية القانونية من خلال:

– تنظيم برامج توعية للمواطنين حول أهمية حماية أراضي الدولة وأضرار التعدي عليها.

– تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن التعديات من خلال إنشاء خطوط ساخنة أو منصات إلكترونية تقدم مكافآت للمبلغين.

– إن تعزيز الحماية الجزائية لأراضي الدولة في التشريع الجزائري يتطلب إصلاحات قانونية شاملة تهدف إلى زيادة شدة العقوبات، تسريع الإجراءات، تعزيز الرقابة، و مراقبة الموظفين

[1]– أمير خالد عدلي ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، د.ط ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 ،ص23

[2]- جيلالي بغدادي ، المرجع السابق ، ص50.

العموميين المسؤولين عن الأراضي. كما أن استخدام التكنولوجيا و تحسين التنسيق بين المؤسسات المعنية سيكون له أثر كبير في الحفاظ على سلامة الأراضي الوطنية ومنع التعديات.

الفرع الثاني: تعزيز الرقابة الإدارية والأمنية على أراضي الدولة

تُعد الرقابة الإدارية و الرقابة الأمنية من العناصر الأساسية لضمان حماية أراضي الدولة من التعديات، وخاصة في ظل البناء غير الشرعي والاستيلاء على الأراضي العامة. تعدّ الرقابة الفعّالة من خلال هاتين الآليتين عنصراً محوريًا في تطبيق القوانين و تنفيذ القرارات المتعلقة بحماية الممتلكات العامة. سنعرض في هذا الفرع كيفية تعزيز الرقابة الإدارية والأمنية على أراضي الدولة، مع التركيز على آليات التنفيذ و التعاون بين الجهات المختلفة.

1 – تعزيز الرقابة الإدارية على أراضي الدولة

الرقابة الإدارية تتعلق بالجهود التي تبذلها الإدارات المحلية، مثل البلديات و الدوائر الإقليمية، في مراقبة أراضي الدولة ومنع التعديات عليها. لتقوية هذه الرقابة، يمكن النظر في بعض الآليات المقترحة[1]:

أ – تقوية دور البلديات في الرقابة

البلديات تعد السلطة التنفيذية الأقرب إلى الأراضي المحلية، لذا فإن تعزيز دورها في الرقابة على الأراضي يُعتبر خطوة هامة. يمكن ذلك من خلال:

– تخصيص فرق مختصة داخل البلديات تتولى مراقبة الأراضي الوطنية والأراضي المستغلة من قبل المواطنين.

[1]- راضية بن زكري ، المرجع السابق ، ص 69.

– إلزام البلديات بإنشاء قواعد بيانات تشمل تحديد الأراضي العمومية التي يمكن أن تكون عرضة للتعديات، وتحديثها بانتظام.

– توفير أدوات تقنية و أنظمة معلومات جغرافية (GIS) تساعد البلديات في رصد التعديات بشكل أسرع وأكثر دقة.

ب – التنسيق بين الإدارات المختلفة

يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين البلديات و الوكالات الحكومية مثل وزارة التعمير و وزارة البيئة و وزارة الداخلية لتحقيق الرقابة الشاملة. يمكن تحقيق ذلك من خلال:

– إعداد برامج تنسيقية تشمل الاجتماعات الدورية بين الجهات المختلفة المعنية بحماية أراضي الدولة.

– تحفيز الإدارات المحلية على التفاعل الفعّال مع القوانين المتعلقة بحماية الأراضي من خلال تنظيم دورات تدريبية وتعريفية.

ج – تطبيق عقوبات إدارية على المخالفين

تعزيز الرقابة الإدارية يتطلب أيضًا ضمان تطبيق العقوبات بشكل صارم ضد من يخالف قوانين البناء و الاستيلاء على الأراضي. يمكن تقديم بعض الآليات كما يلي:

– فرض غرامات مالية على الأفراد الذين يقومون ببناء مخالف على أراضي الدولة قبل تطبيق الإجراءات القضائية.

– إصدار أوامر هدم سريعة وفعالة من قبل البلديات ضد المنشآت التي تقام بشكل غير قانوني على أراضي الدولة.[1]

[1]- أحسن بوسقيعة ، المرجع السابق ، ص 58.

2 – تعزيز الرقابة الأمنية على أراضي الدولة

الرقابة الأمنية تلعب دورًا بالغ الأهمية في مكافحة البناء غير الشرعي و التعدي على الأراضي الوطنية، خاصة في المناطق التي تكون فيها المخالفات واسعة النطاق أو تتضمن تواطؤات مع الموظفين العموميين. لتعزيز هذه الرقابة، يمكن اقتراح الآليات التالية:

أ – دور الشرطة في مراقبة الأراضي

تعتبر الشرطة جزءًا أساسيًا من الآلية الأمنية لحماية أراضي الدولة. يمكن تعزيز دورها من خلال:

– إنشاء وحدات خاصة من الشرطة البيئية التي تتولى مهام مراقبة التعديات على الأراضي، سواء عبر الاستيلاء غير المشروع أو البناء غير القانوني.

– تنسيق جهود الشرطة مع الأجهزة الأمنية الأخرى مثل الدرك الوطني أو الحرس البلدي لضمان متابعة دورية للتعديات على أراضي الدولة.[1]

ب – استخدام التكنولوجيا في المراقبة الأمنية

يجب دمج التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الرقابة الأمنية على أراضي الدولة. ومن أبرز الآليات في هذا الصدد:

– استخدام الأقمار الصناعية و الطائرات بدون طيار لمراقبة الأنشطة غير القانونية على أراضي الدولة بشكل دقيق وفي الوقت الفعلي.

– تنفيذ نظام مراقبة بالفيديو في المناطق المعرضة للتعدي، بحيث يتم تسجيل المخالفات التي تحدث في هذه المناطق.

[1]–محمد صبحي نجم ، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم الخاص)، د . ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 130

ج – التحقيق السريع في التعديات

من أجل منع التعديات على أراضي الدولة، يجب أن تكون إجراءات التحقيق في الحوادث سريعة وفعالة. يمكن تعزيز هذا الأمر من خلال[1]:

– تنظيم حملات تفتيشية موسعة في المناطق التي يُعتقد أن التعدي عليها يمكن أن يحدث، بما في ذلك التفتيش الفجائي.

– ملاحقة المتورطين في التعدي على الأراضي من خلال إجراءات قانونية سريعة ودقيقة، مع التعاون مع الهيئات القضائية لضمان عدم تسويف القضايا.

3 – التعاون بين الأمن والإدارة المحلية في مكافحة التعديات

يُعد التنسيق بين الأمن والإدارة المحلية عنصراً حاسماً في تحقيق رقابة شاملة وفعالة على أراضي الدولة. بعض الآليات المقترحة لتعزيز التعاون بينهما تشمل:

أ – مشاركة المعلومات بين الجهات الأمنية والإدارية

يجب أن يتم تبادل المعلومات بين الشرطة والبلديات بخصوص المخالفات التي يتم اكتشافها في مختلف المناطق، بحيث تتشارك الجهات الأمنية والإدارية في متابعة الحالات.

ب – التدريب المشترك للمسؤولين الأمنيين والإداريين

من خلال برامج التدريب المشتركة بين الأمن والإدارة المحلية، يمكن:

– تعزيز التنسيق في التعامل مع التعديات على الأراضي.

– رفع مستوى الكفاءة في مراقبة الأرض والكشف المبكر عن المخالفات.

[1]- راضية بن زكري ، المرجع السابق ، ص 69.

ج – إنشاء وحدات مشتركة بين الأمن والإدارة المحلية

من خلال وحدات مشتركة بين الشرطة والبلديات، يمكن تحقيق مراقبة شاملة فعّالة، حيث تتم:

– الزيارات المشتركة للمناطق المشتبه في وجود تعديات عليها.

– اتخاذ قرارات هدم فورية بناءً على تقارير من الوحدات المشتركة.

د – تعزيز الثقافة القانونية بين المواطنين

إن التوعية دور أساسي في تحقيق نجاح الرقابة الإدارية والأمنية. يجب على الجهات المعنية:

– تنظيم حملات توعية للمواطنين بشأن قوانين حماية أراضي الدولة، وتعريفهم بالعواقب القانونية المترتبة على التعدي على أراضي الدولة.

– تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن التعديات من خلال خطوط ساخنة أو منصات إلكترونية.

– إن تعزيز الرقابة الإدارية والأمنية على أراضي الدولة في الجزائر يتطلب مزيجًا من التنسيق بين الجهات المختلفة، تطبيق التكنولوجيا الحديثة في المراقبة، و تحسين التدابير القانونية الخاصة بالمخالفين. مع إقرار آليات فعالة للتعاون بين الأجهزة الأمنية والإدارية، وتعزيز دور المواطنين في المشاركة، يمكن أن تتحقق حماية أفضل لأراضي الدولة من التعديات والمخالفات.

خلاصة الفصل الثاني

يتناول هذا الفصل الحماية الجزائية لأراضي الدولة في التشريع الجزائري، حيث تم التركيز على الأحكام القانونية التي تضمن حماية أراضي الدولة من التعديات أو الاستيلاء غير المشروع، إضافة إلى الجزاءات والعقوبات التي يفرضها القانون ضد كل من ينتهك هذه الحقوق. كما تم التطرق إلى أهمية هذه الحماية في سياق الحفاظ على المال العام واستقرار النظام العقاري في الجزائر، وتشكل أراضي الدولة جزءًا من المال العام، ويجب الحفاظ عليها من أي اعتداءات أو تعديات لضمان الاستغلال الأمثل والمستدام لهذه الأراضي. لذلك، كان من الضروري وضع إطار قانوني جزائي لحمايتها من الاستيلاء غير المشروع أو التلاعب بها، التي تحدد كيفية إدارة أراضي الدولة، والضوابط التي تحكم تصرفات الأفراد والهيئات بشأن هذه الأراضي. ومن أبرز هذه الأحكام، يتم تحديد كيفية الاستفادة القانونية من أراضي الدولة، وضوابط بيع أو تأجير أو تخصيص هذه الأراضي، إلى أن أنواع الجرائم التي قد ترتكب بحق أراضي الدولة، مثل الاستيلاء غير المشروع على الأراضي أو التصرف فيها بشكل غير قانوني. كما تم التركيز على الجرائم البيئية المرتبطة بإتلاف الأراضي أو تدميرها، مثل الزراعة في الأراضي المملوكة للدولة أو البناء غير المرخص على هذه الأراضي، وتناولنا العقوبات الجزائية التي يحددها القانون الجزائري للحد من هذه الجرائم. هذه العقوبات تتراوح بين الغرامات المالية و الحبس، وقد تصل في بعض الحالات إلى إعادة الأرض للدولة أو إلغاء التصرفات غير القانونية التي تمت عليها.

والإشارة إلى المواد القانونية التي تشدد العقوبات ضد المخالفات المتعلقة بالأراضي، خاصة تلك التي تمثل تهديدًا للمال العام أو البيئة، تم التركيز على دور القضاء الجزائري في تطبيق هذه الحماية من خلال محاكمة الأفراد أو الهيئات المتورطة في التعدي على أراضي الدولة، وإصدار أحكام قضائية تحفظ حقوق الدولة والمجتمع، وتم التأكيد على ضرورة التنسيق

بين السلطات المعنية مثل الشرطة القضائية، السلطات المحلية و الأجهزة القضائية لضمان تنفيذ القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة بفعالية.

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن الحماية الجزائية لأراضي الدولة في التشريع الجزائري تمثل إحدى الركائز الأساسية لحماية المال العام، خاصة في ظل تزايد التعديات التي تستهدف العقار العمومي بمختلف أشكاله. وقد أظهر التحليل أن المشرع الجزائري حاول من خلال قانون العقوبات وبعض النصوص الخاصة أن يضع آليات زجرية لمواجهة هذه الظاهرة، وذلك بتجريم أفعال مثل الغصب، التعدي، والتحايل على إجراءات التخصيص.

ورغم الجهود المبذولة، إلا أن فعالية هذه الحماية لا تزال محل تساؤل، بالنظر إلى الثغرات القانونية، وصعوبات إثبات الجريمة العقارية، وتعدد الجهات المتدخلة، بالإضافة إلى التفاوت في تطبيق العقوبات.

أولا : النتائج

– يتمتع العقار العمومي بحماية قانونية من خلال نصوص قانون العقوبات الجزائري، لا سيما المواد 386 إلى 388، التي تجرم الغصب والاعتداء على الملكية العقارية.

– يوجد تداخل بين القوانين العامة (مثل قانون العقوبات) والقوانين الخاصة (كقانون الأملاك الوطنية)، مما يؤدي إلى إشكالات على مستوى التطبيق القضائي.

– الحماية الجزائية الحالية تركز على الجانب الزجري دون معالجة كافية للجانب الوقائي والإداري.

– العقوبات المنصوص عليها، رغم أهميتها، تفتقر أحيانًا إلى الصرامة اللازمة للردع الفعلي، خاصة في الحالات المتكررة أو المنظمة.

– هناك نقص في التنسيق بين الجهات المكلفة بمراقبة وتسيير أملاك الدولة، مما يضعف آليات الحماية الواقعية.

ثانيا: التوصيات

– تعديل النصوص القانونية ذات الصلة لتكون أكثر وضوحًا ودقة، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأفعال المجرّمة والمتعلقة بالتعدي على أملاك الدولة.

– تشديد العقوبات المقررة على الجرائم التي تمس أراضي الدولة، لا سيما في حال التكرار أو في حالة التعديات الجماعية.

– تعزيز التنسيق بين الجهات الإدارية والقضائية المعنية بحماية أملاك الدولة، من خلال إنشاء هيئة وطنية مختصة في الرقابة على العقار العمومي.

– تفعيل الدور الوقائي عبر حملات تحسيسية وتوعوية للمواطنين حول أهمية الحفاظ على أملاك الدولة والعقوبات المترتبة عن التعدي عليها.

– الاعتماد على الرقمنة في تسيير العقار العمومي، بما يضمن الشفافية وسهولة تتبع المخالفات، وتوفير بنك معلومات موحد للعقار الوطني.

أولا: المصادر

أ – الدستور

– الدستور الجزائري الصادر في 1 نوفمبر 2020 ،بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20 . 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 1 2020 ،المتعلق بإصدار التعديل الدستوري والمصادق عليه في الاستفتاء.

ب – القوانين

– القانون رقم 90–30 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990، والمتعلق بقانون الأملاك الوطنية، في أنواع الأملاك الوطنية ونظام تسييرها وحمايتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1990.

– القانون رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتعلق بالتوجيه العقاري، الجريدة الرسمية، العدد 49، سنة 1990، الصفحة 1446.

– القانون رقم 08–16 المؤرخ في 3 أغسطس 2008، المتعلق بتسوية البنايات غير المكتملة أو المنجزة بدون رخصة، الجريدة الرسمية، العدد 44، سنة 2008.

–قانون رقم 23–18 مؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1445 هـ الموافق لـ 28 نوفمبر 2023، يتعلّق بحماية أراضي الدولة والمحافظة عليها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76.

ج –الأوامر

– الأمر رقم 156/66 ممضى في 1966/06/08 ، المتضمن قانون العقوبات ، الجريدة الرسمية ، عدد 49 المؤرخ في 1966/06/11 المعدل والمتمم بالقانون رقم 24–06 المؤرخ في 28 أبريل سنة 2024 ، الجريدة الرسمية عدد 30 لسنة 2024.

- الأمر رقم 74-26 المؤرخ في 20 فبراير 1974، المتعلق بالأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية رقم 17 لسنة 1974.

- الأمر رقم 08 /04 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008 ،يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية د عد 49 ،الصادرة في 3 سبتمبر 2008.

ثانيا : المراجع باللغة العربية

1 – المؤلفات

- ابراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في أموال الدولة العامة والخاصة، الجزء الأول، الأموال العامة، دار المطبوعات الجامعية ،مصر، 1995.

- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، الطبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، طبعة الرابعة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 .

- أحسن بوسقيعة ، قانون العقوبات مدعم بالاجتهاد القضائي ، د.ط ،. الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، 2000 .

- أحمد عبد الظاهر الطيب، إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008.

-أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 .

- الطيب سماتي ، حماية حقوق ضحية الجريمة خلال الدعوى الجزائية في التشريع الجزائري ، ط 1 ، البديع للنشر و الخدمات العالمية ، الجزائر ، 2008.

- أمير خالد عدلي ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، د.ط ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2000.

- أمير خالد عدلي ، أحكام قانون الإجراءات الجنائية ، د.ط ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 .

- بن حبيلس محمد، الوجيز في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

- بن حبيلس، محمد، النظام القانوني لأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020.

- بوزيد رابح، الاعتداء على العقار العمومي في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2017.

- بركاهم سمية لنقار، منازعات العقار الفلاحي التابع للدولة، الطبعة الأولى، الوطني للأشغال التربوية،2004م.

- بن رقية بن يوسف ، شرح قانون المستثمرات الفلاحية ، د.ط ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، الجزائر ، 2000 .

- حسين عبد العال محمد ، الرقابة الإدارية بين علم الإدارة و القانون الإداري ، 2004م

- جيلالي بغدادي ، الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية ، د.ط ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، د.ب.ن ، 1996

– سمّير عاتبة ، شرح قانون العقوبات القسم العام، المؤسسة الجامعّة للدراسات و النشر و التوزّع، طبعة منقعة و معدلة 1418 – 1998م .

– عبد الحفيظ بن عبيدة ، إثبات الملكية العقارية و الحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري ، دار هومة ، الجزائر , 2002.

– عبد الرزاق أمحد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، حق الملكية ، الطبعة الثالثة ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 1998.

– عبد العظيم سلطاني، تسيير وادارة الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

– عبد الله سلن ،شرح قانون العقوبات الجزائري، قسم ام ج1 – ط5،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

– عمر حمدي باشا ، حماية الملكية العقارية الخاصة، ط 10 ،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2014.

– فاضل خمار، الجرائم الواقعة على العقار، بدون طبعة ، دار هومة للنشر والطباعة ، الجزائر، 2006م.

– فؤاد حجري(تقديم أحمد بن بلة)، العقار الاملاك العمومية وأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .

– قادري، عبد الحميد. شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2021.

– محمد علي السالم عباد الحلبى، شرح قانون العقوبات – قسم عام – دار الثقافة للنشر و التوزّيع .

- يحي بكوش ، الأحكام القضائية وصياغتها الفنية ، د .ط ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ب.ن.

- زكي أبو عامر محمد ، الاجراءات الجزائية ، د . ط ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1994.

- عبد الله سليمان ، شرح قانون العقوبات الجزائري(القسم العام) ، د . ط ، ج 6 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.

-فؤاد حجري(تقديم أحمد بن بلة)، العقار الاملاك العمومية وأملاك الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- محمد صبحي نجم ، شرح قانون العقوبات الجزائري (القسم الخاص)، د . ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .

- نصر الدين هنوني ، "الحماية الراشدة للساحل في القانون الجزائري" ، دار هومة 2013.

2 - الرسائل والمذكرات العلمية

أ - رسائل دكتوراه

- النوعي أحمد، النظام القانوني للأملاك الوطنية العمومية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الحقوق، تخصص عقاري، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

- أحمد النوعي، النظام القانوني للأملاك الوطنية العمومية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم، السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018 .

- حسناء بوشريط، النظام القانوني للعقار الفلاحي في الجزائر، رسالة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة مالية عامة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2015-2016.

- حنان ميساوي، اليات محاية الأملاك الوطنية، ملخص رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة ايب بكر بلقايد بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2015/2014.

ب – رسائل ماجستير

- بن رقية بن يوسف، العقار الفلاحي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الاولى ماجستير، فرع قانون عقاري، كلية الحقوق ، بن عكنون، السنة الجامعية 2010-2011 .

- حنان خوايجية سميحة ، قيود الملكية العقارية الخاصة ، مذكرة ماجستير في القانون العقاري ، كلية الحقوق 1 ، جامعة قسنطينة 2003/ 2008.

- راضية بن زكري ، الآليات القانونية لحماية الملكية العقارية الخاصة ، مذكرة ماجستير في القانون العقاري ،كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، 2009-2010.

- عايلي رضوان، ادارة الاملاك الوطنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر تخصص الادارة والمالية، (غ.م)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ...

ج – مذكرات ماستر

- زايدي محمد، حماية الأملاك العامة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة عامة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016.

- خالد باعيسى، حماية الأملاك الوطنية العامة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم الحقوق، 2013/2014 .

- عنان محمد النور – لقريز مختار، محاية الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، جامعة محمد خيضر بوضياف، المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016.

- كمال محمد الأمين، محاضرات في مقياس قانون التهيئة و التعمير، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كمية الحقوق و العموم السياسية، جامعة ابن خلدون، .2017-2016 .

- محمد نذير عماري ، الحماية الجزائية للملكية العقارية ، مذكرة ماستر في قانون جنائي للأعمال ، كلية الحقوق ، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي ، 2013-2014 .

- وهيبة جيدل، الحماية الجزائية للمال العام في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، .2018

3 – الملتقايات

- أمال فكيري، القيود القانونية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية، الملتقى الوطني الأول حول إشكالات العقار الفلاحي وأثرها على التنمية في الجزائر يوم 09 مارس 2014 ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4 –الجرائد

- سعيد حريقة، "بيع الاراضي الفلاحية المشاعة ممنوع"، جريدة النهار الجديد الجزائرية، العدد 2008 ،صدرت بتاريخ 2014/05/06 .

5 – المداخلات

– يايسن مزوزي. الحماية الجزائية لأراضي الدولة في إطار القانون 23 –18 .مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول ظاهرة التعدي على الأملاك الوطنية وآليات المجابهة في ظل أحكام القانون 23–18 المؤرخ في 11/28 /2023 ،المنظم من قبل مجلس قضاء سطيف، 02 . 2024/02/28.

6 – المقالات

–الأخضري نصر الدين، قانون الاملاك الوطنية الجزائري بين ضرورات التطور وحتمية التعثر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة ورقلة، 2009.

–أعمر عريشي ،القواعد القانونية التي تحكم الأنظمة العقارية في الجزائر المجلة القضائية، العدد2 ،2003م.

– الهادي سلمى – صاحل بوغرارة، الحماية المدنية للأملاك الوطنية العمومية في القانون الجزائري، مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلد رقم 9 العدد 3 ديسمبر 2018جامعة ابن خلدون– تيارت الجزائر.

– باحماوي عبد الله، انواع الحماية القانونية للأملاك الوطنية في الجزائر، مجلة الحقيقة ، مجلة أكاديمية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار، العدد 04 ، المجلد 10 جامعة أدرار، 2011.

– بوزيد فتيحة ، التعدي على العقار العمومي في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة الجزائر 1، العدد 10، 2021.

– حنان مزهود، التصرفات القانونية الواردة على الأملاك الوطنية الخاصة في القانون الجزائري، مجلة القانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر،2019.

– سمير بن عياش، ترشيد استغلال الأملاك الوطنية الخاصة (الدومين الخاص) التابعة للبلدية في الجزائر آليات التطبيق المعيقات وسبل تجاوزها، دفاتر السياسة والقانون السنة الحادية عشر، المجلد 11 ،العدد الثاني، كلية الحقوق، جامعة بومرداس(الجزائر)، جوان.2019.

– سمير قشي، الحماية القانونية لأراضي الدولة في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، العدد 15، جامعة الجزائر 1، 2020.

– كريم حرز الله، تقييم واستغلال الأملاك الوطنية الخاص في التشريع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية،.

– زروقي فاطمة، الاعتداء على الأملاك العمومية في القانون الجزائري، مجلة القانون والمجتمع، العدد 12، جامعة ورقلة، 2020.

– صيفي مزيود،"دور شرطة العمران في حماية البيئة"، مجلة القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر عدد01، سنة 2013.

– محمد الأمين كمال، "التدابير والإجراءات المقررة لمواجهة مخالفة قواعد البناء والتعمير"، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 13، فبراير2016.

– نصر الدين الأخضري ، قانون الاملاك الوطنية الجزائري بين ضرورات التطور وحتمية التعثر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 02 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2009.

ثالثا : المراجع باللغة الفرنسية

- Jean-Marie Auby et Jean-Bernard Auby, Droit administratif général, 10e édition, Précis Dalloz, Paris, 2021.

إهداء

شكر

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار القانوني لأراضي الدولة 5

المبحث الأول: مفهوم أراضي الدولة وتصنيفها.....6

المطلب الأول: تعريف أراضي الدولة.....6

الفرع الاول : مفهوم أراضي الدولة فق التشريع الجزائري.....7

الفرع الثاني : الفرق بين الأملاك الوطنية العامة والخاصة.....10

المطلب الثاني: تصنيف أراضي الدولة 14

الفرع الاول : الأراضي الفلاحية.....15

الفرع الثاني الأراضي الحضرية.....19

الفرع الثالث : الأراضي ذات الطابع الخاص.....23

المبحث الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي لحماية أراضي الدولة.....28

المطلب الأول: القوانين المنظمة لأراضي الدولة.....29

الفرع الاول : الدستور الجزائري وأحكامه حول الأملاك الوطنية.....29

الفرع الثاني : القوانين الخاصة بحماية أراضي الدولة (القانون المدني، قانون التهيئة والتعمير، قانون الأملاك الوطنية).....33

المطلب الثاني: الجهات المسؤولة عن حماية أراضي الدولة 37

الفرع الاول : الإدارة المكلفة بحماية الأملاك الوطنية.....38

الفرع الثاني : دور القضاء في حماية أراضي الدولة.....42

خلاصة الفصل الأول.....47

الفصل الثاني: تجريم التعدي على أراضي الدولة في القانون الجزائري وآليات مكافحته 48

المبحث الأول: الجرائم المتعلقة بأراضي الدولة والعقوبات المقررة لها.....49
المطلب الأول: التعدي على أراضي الدولة.....50
الفرع الاول : الاستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة.....51
الفرع الثاني: البناء والتشييد غير القانوني على أراضي الدولة.....56
المطلب الثاني: العقوبات المقررة للاعتداء على أراضي الدولة.....60
الفرع الاول: العقوبات الجزائية (الغرامات، الحبس، المصادرة).....61
الفرع الثاني : التدابير الوقائية والإدارية.....65
المبحث الثاني: آليات تفعيل الحماية الجزائية لأراضي الدولة.....69
المطلب الأول: دور القضاء في تطبيق الحماية الجزائية.....70
الفرع الاول: متابعة الجناة ومعاقبتهم الحماية الجزائية لأراضي الدولة **70**
الفرع الثاني: الاجتهادات القضائية في قضايا التعدي على أراضي الدولة. 76
المطلب الثاني: تعزيز الحماية الجزائية من خلال الإصلاحات القانونية.....81
الفرع الاول: اقتراح تعديلات قانونية لتعزيز الحماية.....81
الفرع الثاني: تعزيز الرقابة الإدارية والأمنية على أراضي الدولة.....86
خلاة الفصل الثاني 91
خاتمة.....93
قائمة المراجع 95
الفهرس.....105

مـلخص مذكرة الماستر

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحماية الجزائية لأراضي الدولة في إطار التشريع الجزائري، باعتبارها من الممتلكات العامة التي تحظى بمكانة خاصة في المنظومة القانونية، وتناول البحث النصوص القانونية التي تُجرم الأفعال الماسة بسلامة الملكية العقارية العمومية، لاسيما جريمة التعدي على عقار مملوك للدولة، وبيّن أنواع العقوبات المقررة لذلك في قانون العقوبات وقوانين التعمير. كما ركزت الدراسة على دور السلطات القضائية في تفعيل هذه الحماية، وأبرزت التحديات العملية المرتبطة بثغرات قانونية أو ضعف آليات الرقابة. وانتهت إلى ضرورة تعزيز الترسانة التشريعية وتوحيد الممارسات القضائية بما يكفل صون الممتلكات العمومية من أي اعتداء.

الكلمات المفتاحية:

1 – الحماية الجزائية 2– أراضي الدولة 3– الاعتداء العقاري 4– قانون العقوبات 5– التشريع الجزائري 6– العقار العمومي 7– التعدي 8– الأملاك الوطنية.

Abstract of The master thesis

This study aims to highlight the criminal protection of state-owned land under Algerian legislation, as these properties constitute a vital part of public assets. The research explores the legal provisions that criminalize violations against public real estate, particularly the offense of encroachment on state land, and outlines the penalties prescribed in the Penal Code and urban planning laws. It also emphasizes the role of the judiciary in enforcing such protection and discusses the practical challenges stemming from legal loopholes or weak oversight mechanisms. The study concludes with the need to strengthen legal frameworks and harmonize judicial practices to ensure effective safeguarding of public property.

Key Words:

1 - Criminal Protection 2– State Land 3– Property Encroachment 4– Penal Code 5– Algerian Legislation 6– Public Real Estate 7– Trespassing 8– National Property.